

المؤتمر العام

الدورة التاسعة عشرة

فيينا، 29 تشرين الثاني/نوفمبر – 3 كانون الأول/ديسمبر 2021

المقرّرات والقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة

المحتويات

الصفحة

3 ملاحظة استهلالية
4 جدول أعمال الدورة العادية التاسعة عشرة
6 المقرّرات
14 القرارات
38 الوثائق المقدّمة إلى المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة عشرة

المرفق



المقرّرات *

رقم المقرّر	العنوان	البند	الصفحة
م ع-19/م-1	إقرار جدول الأعمال (GC.19/1؛ GC.19/1/Add.1؛ GC.19/INF/3)	3	6
م ع-19/م-2	إدراج كيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) في القائمة ألف من المرفق الأول بالدستور	2	6
م ع-19/م-3	انتخاب الرئيس	2	6
م ع-19/م-4	انتخاب نواب الرئيس	2	6
م ع-19/م-5	تنظيم الأعمال (GC.19/CRP.1؛ GC.19/CRP.1/Add.1)	4	6
م ع-19/م-6	تعيين لجنة وثائق التفويض (GC.19/L.1)	5	6
م ع-19/م-7	تعيين المدير العام (م ت ص-49/م-3)	6	7
م ع-19/م-8	أحكام وشروط تعيين المدير العام (م ت ص-49/م-4)	6	7
م ع-19/م-9	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (GC.19/L.1)	5	9
م ع-19/م-10	إعادة حقوق التصويت-الجمهورية الدومينيكية (IDB.49/CRP.14؛ م ت ص-49/م-6؛ GC.19/L.2)	10 (ب)	9
م ع-19/م-11	تعيين مراجع حسابات خارجي (GC.19/CRP.8؛ GC.19/22/Add.1)	11 (د)	9
م ع-19/م-12	انتخاب سبعة وعشرين عضواً في مجلس التنمية الصناعية	7 (أ)	10
م ع-19/م-13	انتخاب سبعة وعشرين عضواً في لجنة البرنامج والميزانية	7 (ب)	11
م ع-19/م-14	جدول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء (IDB.49/6؛ م ت ص-49/م-7؛ GC.19/L.2)	11 (أ)	11
م ع-19/م-15	صندوق رأس المال المتداول (IDB.49/7؛ م ت ص-49/م-8؛ GC.19/L.2)	10 (ج)	12
م ع-19/م-16	البرنامج والميزانيتان، 2022-2023 (IDB.49/5/Add.1؛ IDB.49/5؛ م ت ص-49/م-9؛ GC.19/L.2)	12	12
م ع-19/م-17	لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو (GC.19/20؛ م ت ص-49/م-11؛ GC.19/L.2)	27	13
م ع-19/م-18	موعد الدورة العشرين ومكان انعقادها (GC.19/L.2؛ GC.19/1/Add.1)	29	14

القرارات **

رقم القرار	العنوان	البند	الصفحة
م ع-19/ق-1	اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (GC.19/8؛ GC.19/L.2)	17	14
م ع-19/ق-2	وضع استراتيجية لليونيدو للتصدي لتغير المناخ (GC.19/14؛ GC.19/CRP.5؛ GC.19/L.2/Add.1)	21 (ج)	18
م ع-19/ق-3	إعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً (GC.19/16؛ GC.18/L.2)	23	19

* اعتمدت جميع المقرّرات بتوافق الآراء. وأدلت دول أعضاء ببيانات بشأن المقرّر م ع-19/م-9. وجميع البيانات/المواقف المعرب عنها بشأن المقرّرات والقرارات متاحة على الموقع الشبكي و/أو في التسجيلات الرقمية على الشبكة الخارجية.

** اعتمدت جميع القرارات بتوافق الآراء.

ملاحظة استهلاكية

- 1- ترد في هذه الوثيقة المقررات والقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة عشرة (2021).
- 2- وبغية تيسير الإحالة المرجعية، تورد قائمة المحتويات رقماً متسلسلاً يمكن الإشارة به إلى كل مقرّر وقرار، كما تتضمن عنوانه ووثيقة (وثائق) المعلومات الأساسية المتعلقة به وبنود جدول الأعمال ذا الصلة. والمقررات والقرارات مدرجة، قدر الإمكان، حسب ترتيب بنود جدول الأعمال.

جدول أعمال الدورة العادية التاسعة عشرة

- 1- افتتاح الدورة.
- 2- انتخاب أعضاء المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال.
- 4- تنظيم الأعمال.
- 5- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر.
- 6- تعيين المدير العام.
- 7- انتخاب أعضاء الهيئتين:
 - (أ) مجلس التنمية الصناعية؛
 - (ب) لجنة البرنامج والميزانية.
- 8- تقرير المدير العام السنويان عن أنشطة المنظمة لعامي 2019 و2020.
- 9- تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين.
- 10- ملقئ مسائل التنمية الصناعية.
- 11- المسائل المالية:
 - (أ) جدول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء؛
 - (ب) وضع اليونيدو المالي؛
 - (ج) صندوق رأس المال المتداول؛
 - (د) تعيين مراجع حسابات خارجي.
- 12- البرنامج والميزانيتان، 2022-2023.
- 13- الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، 2022-2025.
- 14- اليونيدو وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل إصلاح نظام المنسقين المقيمين الجديد والشبكة الميدانية.
- 15- استجابة اليونيدو لجائحة كوفيد-19.
- 16- أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبوظبي.
- 17- اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 18- اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 19- العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.
- 20- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار:
 - (أ) إطار اليونيدو الاستراتيجي للثورة الصناعية الرابعة.

- 21- أنشطة اليونيدو المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والطاقة:
- (أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بالاقتصاد الدائري؛
- (ب) أنشطة اليونيدو في مجال البيئة والطاقة؛
- (ج) استراتيجية اليونيدو للتصدي لتغير المناخ.
- 22- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الهيكلي والخبرة القطاعية:
- (أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتنمية القطاعية، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل.
- 23- أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبطوبي الوزاري لأقل البلدان نمواً.
- 24- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 25- أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل مع مراعاة إعلان سان خوسيه.
- 26- استراتيجية اليونيدو لحالات ما بعد النزاعات/الأزمات.
- 27- شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو.
- 28- المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات.
- 29- موعد الدورة العشرين ومكان انعقادها.
- 30- اختتام الدورة.

المقرّرات

م ع-19/م-1 إقرار جدول الأعمال

أقرّ المؤتمر العام جدول أعمال دورته التاسعة عشرة بصيغته الواردة في الوثيقة GC.19/1.

الجلسة العامة الأولى

29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

م ع-19/م-2 إدراج كيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) في القائمة ألف من المرفق الأول بالدستور

قرر المؤتمر العام إدراج كيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) في القائمة ألف من المرفق الأول

بالدستور.⁽¹⁾

الجلسة العامة الأولى

29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

م ع-19/م-3 انتخاب الرئيس

انتخب المؤتمر العام بالتركية سعادة السيد محمد المزغني (تونس) رئيساً للمؤتمر في دورته التاسعة عشرة.

الجلسة العامة الأولى

29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

م ع-19/م-4 انتخاب نواب الرئيس

انتخب المؤتمر العام نواب رئيس المؤتمر في دورته التاسعة عشرة التالية أسماؤهم:⁽²⁾ سعادة السيدة

غابرييلا زيلنر (النمسا)، سعادة السيد تاكاشي هيكيهارا (اليابان)، سعادة السيد محمد عبد المغيث (بنغلاديش)،

سعادة السيد محمد الملا (مصر)، سعادة السيد أفتاب أحمد خوخر (باكستان)، سعادة السيد هنريك تشوبيك

(بولندا)، سعادة السيدة أندريا إيفا نيميس (هنغاريا).

الجلسة العامة الأولى

29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

م ع-19/م-5 تنظيم الأعمال

إنّ المؤتمر العام:

(أ) قرّر تناول البنود من 8 إلى 29 من جدول الأعمال في شكل مناقشة عامة في جلساته العامة؛

(ب) قرّر أيضا، وفقا للمادة 44 من نظامه الداخلي، إنشاء لجنة رئيسية واحدة برئاسة سعادة

السيدة دومينيكا كرويس (بولندا)، يجوز أن تُمثّل فيها كل دولة عضو مشاركة في المؤتمر؛

(ج) قرّر كذلك إحالة البنود من 8 إلى 29 إلى اللجنة الرئيسية لإجراء مناقشة أكثر تركيزا بهدف إعداد

مشاريع مقرّرات وقرارات تحظى بتوافق الآراء لتقديمها إلى المؤتمر بكامل هيئته، وطلب إلى رئيسة اللجنة الرئيسية أن

تقدم إلى المؤتمر في جلسته العامة الختامية تقريرا مكتوبا عن أعمال هذه اللجنة، وفقا للمقرّر م ع-3/م-11.

الجلسة العامة الثالثة

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

(1) صدرت قوائم الدول المنقحة في الوثيقة GC.19/23.

(2) لم تقدم الدول المدرجة في القائمة جيم ترشيحات لمناصب نواب الرئيس.

م ع-19/م-6 تعيين لجنة وثائق التفويض

عَيَّنَ المؤتمرُ العامُ الأعضاء التاليين للعمل في لجنة وثائق التفويض: الاتحاد الروسي، إسبانيا، بوتان، الصين، سيراليون، السويد، شيلي، ناميبيا، جزر البهاما.

الجلسة العامة الثالثة

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

م ع-19/م-7 تعيين المدير العام

إِنَّ المؤْتَمِرَ العامَ:

(أ) أحاط علماً بمقرّر المجلس م ت ص-49/م-3؛

(ب) قرّر، عملاً بمقتضى المادة 11-2 من الدستور، تعيين السيد غيرد مولر مديراً عاماً لليونيدو لمدة أربع سنوات اعتباراً من 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 أو إلى حين تولي المدير العام الذي يعينه المؤتمر العام في دورته العادية الحادية والعشرين مهام منصبه، أي التاريخين أبعد.

الجلسة العامة الثالثة

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

م ع-19/م-8 أحكام وشروط تعيين المدير العام

إِنَّ المؤْتَمِرَ العامَ:

(أ) أحاط علماً بمقرّر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-49/م-4؛

(ب) قرر، وفقاً للمادة 103 من النظام الداخلي للمؤتمر العام، الموافقة على العقد الذي يرفق بهذا المقرر، والذي يحدد شروط وأحكام تعيين المدير العام، ومنها المرتب وغيره من التعويضات المرتبطة بالمنصب.

الجلسة العامة الثالثة

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

المرفق

عقد تعيين المدير العام

هذا العقد مبرم

بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (المشار إليها فيما يلي باسم "المنظمة")، من جانب،

وغيرهارد مولر (المشار إليه فيما يلي باسم "المدير العام")، من الجانب الآخر.

حيث إنّ

المدير العام قد عيّنهُ المؤتمر حسب الأصول، بناءً على توصية من المجلس، في دورته التاسعة عشرة، المعقودة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021.

فقد اتُّقِ بمقتضى هذا على ما يلي:

1- مدة شغل المنصب

يكون تعيين المدير العام لمدة أربع سنوات اعتباراً من اليوم العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ألفين وواحد وعشرين (2021)، أو إلى أن يتولى المدير العام المعين في دورة المؤتمر العام العادية والحادية والعشرين مهام منصبه، أي التاريخين أبعد.

2- مقر العمل الرسمي

يكون المقر الرسمي لعمل المدير العام بمدينة فيينا، النمسا.

3- المهام الرسمية

طبقاً لما تنص عليه المادة 11 من دستور المنظمة، يكون المدير العام هو المسؤول الإداري الأول في المنظمة.

4- الامتيازات والحصانات

يتمتع المدير العام بجميع الامتيازات والحصانات التي يختص بها منصبه، وفقاً لما تنص عليه المادة 21 من دستور المنظمة وأي صكوك قانونية ذات صلة يكون معمولاً بها بالفعل أو تصدر في المستقبل.

5- النظام الأساسي للموظفين

يسري على المدير العام النظام الأساسي لموظفي المنظمة، مع أيّ تعديلات قد تدخل على هذا النظام، وذلك في حدود انطباقها عليه.

6- المرتب الخاضع للاقتطاع الإلزامي والبدلات

(أ) يحصل المدير العام على مرتب إجمالي سنوي قدره مائتان وسبعة وخمسون ألفاً وعشرة (257 010) دولارات من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يعادل مرتباً أساسياً سنوياً صافياً قدره مائة وثلاثة وتسعون ألفاً وأربعمائة وسبعة دولارات (193 407) (مرتب المعيل) أو مائة وواحد وسبعون ألفاً وتسعمائة وتسعة وثمانون (171 989) دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مرتب غير المعيل)، حسب الحال. ويعُدّل المرتب الإجمالي والمرتب الأساسي الصافي كلما قرّرت الجمعية العامة تعديل مستويات المرتبات الإجمالية والمرتبات الأساسية الصافية للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا؛

(ب) يحصل المدير العام على تسوية مقر العمل والبدلات والمزايا، بما في ذلك استحقاقات الضمان الاجتماعي، المستحقة لموظفي الفئة الفنية في أمانة اليونيدو بمقتضى النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي المنظمة، شريطة ألا يكون الغرض من هذه المكافآت أو البدلات أو المزايا قد استوفي بأحكام أخرى من هذا العقد؛

(ج) يحصل المدير العام على بدل تمثيل قدره تسعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة (39 900) يورو في السنة، ويخضع هذا البدل للتعديل وفقاً لمعدّل التضخم السنوي المعمول به في ميزانية المنظمة في السنوات المتتالية، وذلك للوفاء بنصيبه من الالتزامات التي تتحملها المنظمة في شكل نفقات تمثيل وضيافة؛

(د) يحصل المدير العام على بدل سكن قدره ستون ألفاً وثلاثمائة (60 300) يورو في السنة، ويخضع هذا البدل للتعديل وفقاً لمعدّل التضخم السنوي المعمول به في ميزانية المنظمة في السنوات المتتالية؛

(هـ) يعِدّل المجلس كلاً من المرتب والبدلات والمزايا المذكورة آنفاً المستحقة للمدير العام بمقتضى هذا الاتفاق، بعد التشاور مع المدير العام، لإبقائها جميعاً متوافقة مع تلك التي يحصل عليها الرؤساء التنفيذيون في الوكالات المتخصصة الأخرى في إطار النظام الموحد للأمم المتحدة.

7- ترتيبات المعاش التقاعدي

البديل ألف

يشترك المدير العام في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وفقاً لأحكام الفقرة (د) من المقرر م ت ص-10/م-17 الذي اعتمده مجلس التنمية الصناعية. ويحدّد أجره الداخل في حساب المعاش التقاعدي ويعدّل وفقاً للمادة 51 (ج) و(ب) من لوائح وقواعد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

البديل باء

لا يشترك المدير العام في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وبدلاً من هذا، يحصل على مبلغ يعادل 15,8 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، نظير ما تشارك به المنظمة في صندوق المعاشات التقاعدية، يدفع كمبلغ تكميلي لأجره، عوضاً عن الاشتراك في صندوق المعاشات التقاعدية، وذلك وفقاً لما ينص عليه قرار الجمعية العامة 203/47.

8- عملة المدفوعات

ستؤدّى المدفوعات بالعملة المنطبقة على الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا العاملين في مقر العمل الرسمي في مدينة فيينا، النمسا.

9- الإشعار بالاستقالة

يجوز للمدير العام، في أيّ وقت، أن يقدّم إلى المجلس إشعاراً كتابياً باستقالته قبلها بثلاثة أشهر، ويؤدّن للمجلس بقبولها بالنيابة عن المؤتمر العام. وفي هذه الحالة، لدى انتهاء فترة الإشعار تلك، يتوقف المدير العام عن كونه مديراً عاماً للمنظمة وينتهي العمل بهذا العقد.

10- الدخول حيّز النفاذ

يدخل هذا العقد حيّز النفاذ اعتباراً من اليوم العاشر من شهر كانون الأول/ديسمبر 2021.

وُقِعَ على هذا العقد في هذا اليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في فيينا.

محمد المزغني غيرهارد مولر

رئيس المؤتمر العام، بالنيابة عن المنظمة المدير العام

م ع-19/م-9 وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر⁽³⁾

إنّ المؤتمر العام:

(أ) وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصيات الواردة فيه؛

(ب) أقرّ تقرير لجنة وثائق التفويض.

الجلسة العامة السابعة

2 كانون الأول/ديسمبر 2021

(3) أوضحت وفود الأردن وإيران (جمهورية-الإسلامية) وتوغو وتونس والجزائر والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وقطر وكوبا وكوستاريكا ولبنان ومصر ودولة فلسطين مواقفها بشأن هذه المسألة.

م ع-19/م-10 إعادة حقوق التصويت-الجمهورية الدومينيكية

إِنَّ المَوْثَمَر العام:

- (أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.49/CRP.14؛
- (ب) أحاط علماً أيضاً بمقرر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-49/م-6؛
- (ج) استجاب لطلب الجمهورية الدومينيكية بشأن إعادة حقوق التصويت لها وفقاً للمادة 5-2 من دستور اليونيدو.

الجلسة العامة السابعة

2 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-11 تعيين مراجع حسابات خارجي

قَرَّر المَوْثَمَر العام تعيين المراجع العام للحسابات في الاتحاد الروسي مراجعاً خارجياً لحسابات اليونيدو لفترة سنتين، من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، بمقتضى الاختصاصات المحددة في نظام اليونيدو المالي.

الجلسة العامة السابعة

2 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-12 انتخاب سبعة وعشرين عضواً في مجلس التنمية الصناعية

عملاً بالمادة 9-1 من الدستور، انتخب المَوْثَمَر العام الدول السبع والعشرين التالية لعضوية مجلس التنمية الصناعية لمدة تنتهي عند اختتام دورة المَوْثَمَر العادية والحادية والعشرين في عام 2025:

- (أ) ثمانية عشر عضواً من الدول المدرجة في القائمتين ألف وجيم من المرفق الأول بالدستور: الأرجنتين، أنغولا، باكستان، بنغلاديش، بنما، بيرو، تايلند، تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا، غانا، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، قيرغيزستان، كوستاريكا، المغرب، منغوليا، نيجيريا، الهند.
- (ب) سبعة أعضاء من الدول المدرجة في القائمة باء من المرفق الأول بالدستور: إسبانيا، أيرلندا، تركيا، سويسرا، لكسمبرغ، مالطة، النمسا.
- (ج) عضوان من الدول المدرجة في القائمة دال من المرفق الأول بالدستور: الاتحاد الروسي، هنغاريا.

الجلسة العامة الثامنة

2 كانون الأول/ديسمبر 2021

ونتيجة لذلك، يتألف مجلس التنمية الصناعية حالياً من الدول الاتني والخمسين التالية: الاتحاد الروسي**، الأرجنتين**، إسبانيا**، ألمانيا**، الإمارات العربية المتحدة*، إندونيسيا**، أنغولا**، أوروغواي*، أيرلندا**، إيطاليا**، باكستان**، البرازيل**، بنغلاديش**، بنما**، بولندا**، بيرو**، بيلاروس**، تايلند**، تركيا**، تونس**، الجزائر**، جمهورية كوريا**، جنوب أفريقيا**، سلوفينيا**، السنغال**، السودان**، السويد**، سويسرا**، الصين**، غانا**، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)**، فنلندا**، قبرص**، قيرغيزستان**، كوستاريكا**، الكويت**،

كينيا*، لكسمبرغ**، مالطة**، مالي*، مصر*، المغرب**، المكسيك*، منغوليا**، ناميبيا*، النرويج*، النمسا**، نيجيريا**، الهند**، هنغاريا**، هولندا*، اليابان*. ويظل أحد مقاعد القائمة جيم شاغراً.

* من الدول الست والعشرين التي تنتهي مدة عضويتها عند اختتام دورة المؤتمر العام العادية العشرين في عام 2023 (المقرّر م ع-18/م-8، المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

** من الدول السبع والعشرين التي تنتهي مدة عضويتها عند اختتام دورة المؤتمر العام العادية الحادية والعشرين في عام 2025 (المقرّر م ع-19/م-11، المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2021).

م ع-19/م-13 انتخاب سبعة وعشرين عضواً في لجنة البرنامج والميزانية

عملاً بالمادة 10-1 من الدستور، انتخب المؤتمر العام الأعضاء السبعة والعشرين التاليين لعضوية لجنة البرنامج والميزانية لمدة تنتهي عند اختتام دورة المؤتمر العام العادية العشرين في عام 2023:

(أ) خمسة عشر عضواً من الدول المدرجة في القائمتين ألف وجيم من المرفق الأول بالدستور: الأرجنتين، أوروغواي، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بوركينا فاسو، تونس، الجزائر، الصين، غانا، الفلبين، مصر، المغرب، المكسيك، الهند.

(ب) ثمانية أعضاء من الدول المدرجة في القائمة باء من المرفق الأول بالدستور: إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، تركيا، فنلندا، مالطة، النمسا، اليابان.

(ج) ثلاثة أعضاء من الدول المدرجة في القائمة دال من المرفق الأول بالدستور: (4) الاتحاد الروسي، بولندا، هنغاريا.

الجلسة العامة الثامنة

2 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-14 جدول الأندية المقررة على الدول الأعضاء

إن المؤتمر العام،

(أ) أحاط علماً بالوثيقة IDB.49/6-PBC.37/6؛

(ب) أحاط علماً أيضاً بمقرّر المجلس م ت ص-49/م-7؛

(ج) قرّر أن يضع جدول أنصبة مقررة للفترة المالية 2022-2023، يستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 271/73، معدلاً وفقاً للعضوية في اليونيدو، على أن يكون مفهوماً أن الأعضاء الجدد سوف تقرر أنصبتهم عن السنة التي يصبحون فيها أعضاء على أساس جدول الأندية المقررة في الأمم المتحدة، حسب انطباقه على اليونيدو؛

(د) حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة عن فترة السنتين 2022-2023 وفقاً للبند 5-5 (ب) من النظام المالي، الذي ينص على أن تكون الاشتراكات والشُلف مستحقة وواجبة الدفع بكاملها في غضون ثلاثين يوماً من تلقي رسالة المدير العام أو ابتداء من اليوم الأول من السنة التقويمية التي تقترب منها، أيهما أبعد؛

(4) أوضح وفد أوكرانيا موقفه بشأن هذه المسألة.

(هـ) دعا الدول الأعضاء والدول الأعضاء السابقة التي عليها متأخرات إلى أن تفي بالتزاماتها الدستورية بدفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة، كاملة ودون شروط، في أقرب وقت ممكن، أو أن تستفيد من خطط السداد لتسوية متأخراتها، وفقا للقرارات السابقة التي اتخذتها أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-15 صندوق رأس المال المتداول

إن المؤتمر العام،

(أ) أحاط علماً بمقرّر المجلس م ت ص-49/م-7؛

(ب) قرّر أن يظل مستوى صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2022-2023 عند مستوى 7 423 030 يورو وأن تظل الأغراض المأذون بأن تستخدم لها أموال الصندوق أثناء فترة السنتين 2022-2023 على ما كانت عليه في فترة السنتين 2020-2021، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المقرّر م ع-2/م-27؛

(ج) حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة في أقرب وقت ممكن، بغية تقليل الحاجة إلى سحب مبالغ من صندوق رأس المال المتداول لتغطية النقص في تسديد الاشتراكات المقررة.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-16 البرنامج والميزانيتان، 2022-2023

إن المؤتمر العام،

(أ) أحاط علماً بالمقرر م ت ص-49/م-9 الذي اعتمد مجلس التنمية الصناعية بموجبه البرنامج والميزانيتين لفترة السنتين 2022-2023 بالصيغة الواردة في الوثيقة IDB.49/5-PBC.37/5 والمعدلة بالوثيقة IDB.49/5/Add.1؛

(ب) أحاط علماً مع التقدير بأن مقترح البرنامج والميزانيتين أعد امتثالاً للمقرر م ع-18/م-14، الذي طلبت الدول الأعضاء بموجبه إلى المدير العام "أن يضع مشروع الميزانية [...] للفترة 2022-2023 وفقاً لمبادئ الميزنة القائمة على النتائج"؛

(ج) سلم بالتحديات التي يطرحها الانتقال إلى الإطار الجديد للميزنة القائمة على النتائج والجهود التي تبذلها الأمانة لإعداد مقترح برنامج وميزانيتين متوازن وقائم على الأدلة استناداً إلى بيانات النتائج المستمدة من الإطار المتكامل للنتائج والأداء، وشجع على بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين الإدارة القائمة على النتائج على مستوى كل من المشروع والبرنامج والمؤسسة؛

(د) وافق على الهيكل المقترح للميزنة القائمة على النتائج وأحاط علماً مع التقدير بتحسين الموازنة بين البرنامج والميزانيتين، 2022-2023 والإطار البرنامجي المتوسط الأجل، 2022-2025، على النحو الموصى به، ضمن جملة أمور، في تقرير مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية 2018 (IDB.47/3-PBC.35/3)؛

(هـ) وافق على تقديرات النفقات الإجمالية للميزانية العادية البالغ مقدارها 145 929 543 يورو، والمزمع تمويلها من الاشتراكات المقررة بمقدار 141 856 243 يورو ومن الإيرادات الأخرى بمقدار 4 073 300 يورو؛

(و) وافق أيضا على تقديرات النفقات الإجمالية البالغ مجموعها 39 582 700 يورو لأغراض الميزانية التشغيلية لفترة السنتين 2022-2023، والمزمع تمويلها من مستردات تكاليف الدعم المتعلقة بخدمات التعاون التقني وخدمات أخرى بمقدار 37 785 546 يورو ومن الإيرادات الأخرى بمقدار 1 797 154 يورو حسبما ينص عليه النظام المالي؛

(ز) وافق كذلك على تخصيص مبلغ مقداره 71 300 يورو من الحساب الخاص للتبرعات لأغراض الأنشطة الأساسية من أجل التدريب الخاص بالتطوير الوظيفي خلال فترة السنتين 2022-2023؛

(ح) طلب إلى المدير العام ما يلي:

'1' أن يضمن التوازن في تخصيص الموارد للنتائج من 1 إلى 5 خلال تنفيذ البرنامج والميزانيتين، 2022-2023، مع التركيز بشكل خاص على النتائج الإنمائية من 1 إلى 3 وعلى أقل البلدان نموا؛

'2' أن يقدم تقارير عن حالة تمويل وتنفيذ البرنامج والميزانيتين للفترة 2022-2023 إلى لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لليونيدو طوال فترة السنتين؛

'3' أن يقدم تقارير إلى الدورتين المقبلتين للجنة البرنامج والميزانية بشأن أوجه الكفاءة والوفورات فيما بين الدورتين، على أن يكون السعي إلى تحقيق الكفاءة والوفورات عملية متواصلة من عمليات الإدارة، دون عرقلة وظائف المنظمة الرئيسية؛

'4' أن يواصل تعزيز عمليات وأدوات الإدارة القائمة على النتائج التي تعتمدها الأمانة، من حيث صلتها بأمور منها تحديد الأهداف والتخطيط القائم على إحداث الأثر والرصد المستمر وإعداد التقارير والتقييم، كوسيلة لتحسين المساءلة والتعلم في اليونيدو؛

'5' أن يقدم تقارير سنوية إلى المجلس عن التقدم الذي أحرزته الأمانة بشأن البندين '2' و'4' أعلاه، ولا سيما بشأن تحسين بيانات النتائج ضمن الإطار المتكامل للنتائج والأداء، لأغراض منها الاسترشاد بها في تحديد الأهداف على نحو دقيق في إطار البرنامج والميزانيتين للفترة المقبلة؛

(ط) لاحظ أن "الموارد الخاصة لصالح أفريقيا" إضافة إلى التبرعات ستستخدم في تعزيز التصنيع في أفريقيا وفي تمكين اليونيدو من الاضطلاع بدورها القيادي الذي أسند إليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 293/70 بشأن عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-17 لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو

إنّ المؤتمر العام:

(أ) قرّر انتخاب المرشحين التالية أسماؤهم عضوين وعضوين مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو لفترة السنتين 2022-2023:

العضوان: السيدة أندريا إيفا نيميس (هنغاريا)؛

السيد تشاريتا ويراسنغ (سري لانكا)؛

العضوان المناوبان:

(ب) أذن لمجلس التنمية الصناعية بأن يجري انتخابات لشغل أيّ منصب من المناصب السالفة الذكر قد يصبح شاغراً قبل أن يعقد المؤتمر العام دورته العشرين.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/م-18 موعد الدورة العشرين ومكان انعقادها

قرر المؤتمر العام أن تُعقد دورته العشرين في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 في فيينا، النمسا.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

القرارات

م ع-19/ق-1 اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁽⁵⁾

إن المؤتمر العام،

إذ يشير إلى قرارات المؤتمر العام السابقة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحديدًا القرار م ع-16/ق-3 والقرار م ع-17/ق-3 والقرار م ع-18/ق-2، التي طُلب فيها إلى المدير العام، من بين جملة أمور، أن يعزّز تنفيذ عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأن يدعم تعزيز ريادة المرأة للأعمال التجارية وتوليها القيادة، وأن يعزّز الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في ملاك موظفي المنظمة،

وإذ يشير كذلك إلى أنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتناول الحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وأنّ التعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030 أمر بالغ الأهمية، يسهم في تحقيق تقدّم على صعيد جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، حيث يراعى في تنفيذها التفاوت من حيث الظروف على أرض الواقع والقدرات المتاحة ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، واحترام السياسات والأولويات الوطنية، مع المحافظة على الاتساق مع القانون الدولي، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات،

وإذ يؤكّد من جديد ما جاء في جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة اقتصاديًا، وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، في حدود انطباقهما على الدول الأطراف فيهما، وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات استعراضه، وإذ يشير إلى نتائج منتدى المساواة بين الأجيال والالتزامات التي قطعها قادة وواضعو الالتزامات في ائتلافات العمل التابعة له، في حدود انطباقها على المشاركين الملتمزمين بها،

(5) مشروع مقدم من المكسيك والنرويج وشارك في تقديمه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الأرجنتين، أرمينيا، إكوادور، أوروغواي، بنما، بيرو، تايلند، الجمهورية الدومينيكية، السويد، سويسرا، شيلي، فنلندا، كوستاريكا، اليابان.

وإذ يشير إلى إعلان أبوظبي (م ع-18/ق-1) الذي يشدد على أهمية الاستمرار في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وتدابير التدخل الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الإجراءات الموجهة التي تستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أنّ من المتوقع من اليونيدو، بموجب الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، 2025-2022 (IDB.49/8-PBC.37/8)، أن تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوسائل منها إيجاد فرص للعمل اللائق وكسب الدخل،

وإذ يهتف بأن المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، ومشاركة المرأة وتوليها القيادة بصورة تامة وعلى قدم المساواة عناصر أساسية في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية بصورة شاملة للجميع ومستدامة، والقضاء على الفقر، وضمان الرفاه لجميع الناس،

وإذ يسلم بالدور النشط الذي تهض به النساء باعتبارهنّ من عوامل التغيير التي تسهم في حماية البيئة، وإذ يُعرب عن قلقه من أنّ النساء والفتيات، لا سيما في البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما النساء والفتيات اللواتي يوجدن في حالات ضعف، كثيراً ما يتضررن أكثر من غيرهنّ من الآثار السلبية المترتبة على أزمة المناخ والمشاكل البيئية الأخرى،

وإذ يسلم بأن النساء والفتيات لسن مجموعة متجانسة، ومن ثم ينبغي لجهود التصنيع أن تعالج أوجه عدم المساواة والتمييز المتقاطعة، ولا سيما عدم المساواة بين الجنسين والتمييز بين الجنسين من أجل تحقيق نتائج شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ يسلم بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي المدمر وغير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة خاصة بالنسبة لرائدات الأعمال والعاملات والقطاعات الصناعية التي تشغل النساء في المقام الأول، والزيادات في حالات حدوث مختلف أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الأسري،

وإذ يؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتعافي تراعي المنظور الجنساني في الصناعة، مع إشراك المرأة في عملية التصميم والتنفيذ، من أجل ضمان التغلب على أوجه عدم المساواة موازاة مع تعافينا من جائحة كوفيد-19 مع العمل على بناء مستقبل أفضل، من خلال جملة أمور منها سد الفجوة في التمويل بين الجنسين والفجوة الرقمية الجنسانية، فضلاً عن خلق بيئات عمل تمكينية، بوسائل منها توفير ترتيبات عمل مرنة للجميع،
وإذ يلاحظ تقرير المدير العام عن تنفيذ قرار المؤتمر العام م ع-18/ق-2، كما ورد في الوثيقة GC.19/8، فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقدم المحرز في سياسة اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الوثيقة DGB/2019/16 المؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2019) واستراتيجية اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2023-2020 (الوثيقة GC.18/15)، وإذ يعرب كذلك عن تقديره لإطلاع الدول الأعضاء باستمرار على تنفيذها، بسبل منها تقديم إحاطة إعلامية مخصصة لهذا الموضوع للدول الأعضاء في شباط/فبراير 2021،

وإذ يعرب عن تقديره لما اضطلعت به اليونيدو من أنشطة برنامجية في السنتين الأوليين من تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2023-2020، بغية تحقيق أهداف منها زيادة سبل حصول جميع النساء على الموارد الإنتاجية؛ وتهيئة الظروف الممكنة للمرأة لريادة الأعمال واستحداث فرص العمل، والتعليم، والتدريب المهني والقيادة النسائية؛ وتعزيز فعالية الدور النسائي في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وبناء المعرفة والقدرة على التنمية الصناعية المراعية للفوارق بين الجنسين من أجل تيسير إحداث تحول في الأعراف الاجتماعية التمييزية وعلاقات القوة في مجال الصناعة،

وإذ يرحب بإنشاء اليونيدو لمحافل دولية وفعاليات عالمية ترمي إلى تعزيز تمكين المرأة، ومشاركتها في هذه المحافل والفعاليات، بما ذلك منتدى فيينا السنوي للمناقشة، ومنتدى المرأة في المنطقة الأوروبية الآسيوية والشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وإذ يلاحظ مع التقدير أن اليونيدو قد أقامت شبكة واسعة من الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ يرحب بتركيز اليونيدو المستمر على أنشطة البحث وآرائها المتعلقة بالروابط القائمة بين التصنيع ونوع الجنس، وكذلك على التوصيات المتعلقة بالسياسات المتبعة في هذا الصدد عن طريق تنظيم دورات تدريبية إقليمية لفائدة الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة في قطاع الصناعة،

وإذ يحيط علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة A/76/115 الذي أعدّه الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة 128/74، والذي يقيم وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة، ويقدم استنتاجات وتوصيات بغية تحقيق التكافؤ بين الجنسين في كافة كيانات الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن تقديره للتحسن المطرد الذي حققته اليونيدو في إطار المرحلة الثانية من خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحيث حققت المنظمة أو تجاوزت المتطلبات المتعلقة بـ 15 مؤشراً من بين مؤشرات الأداء البالغ عددها 17 في عام 2020، وإذ يشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة 233/75 الذي يهيب بجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعجيل به عن طريق التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وإذ يلاحظ اهتمام اليونيدو بممارسات وتدابير التوظيف المراعية للمنظور الجنساني من أجل تعزيز بيئة تمكينية، ويحيط علماً أيضاً بأن حصة النساء لم تكن تمثل، في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021، سوى 36.48 في المائة من الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا في المنظمة، و14.29 في المائة فقط في الرتبة مد-2 وما فوق، و41.44 في المائة من جميع الاستشاريين،

وإذ يلاحظ مع التقدير إعداد خطة عمل اليونيدو 2021 على مستوى الكيانات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما وتقديمها إلى أمانة الأمم المتحدة، فضلاً عن مشاركة اليونيدو في قيادة تنفيذ مدونة قواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الفعاليات التي تعدها منظومة الأمم المتحدة في إطار الفريق المعني بالتأثير في مكتب تمثيل فيينا التابع للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين،

1- طلب إلى المدير العام أن يواصل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل ذات الأولوية المنصوص عليها في استراتيجية اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2020-2023 (الوثيقة GC.18/15)، وخطة تنفيذها، تنفيذاً كاملاً وفعالاً، من أجل تحقيق أهداف منها تعزيز تحقيق النتائج العالمية في هذا المجال للوصول إلى هدف الموافقة، بحلول عام 2023، على ما لا يقل عن 45 في المائة من المشاريع التي يتوقع أن تسهم بشكل كبير على الأقل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

2- طلب إلى المدير العام أن يحافظ على التقدم المحرز وأن يمضي قدماً في العمل على تحسين الامتثال لمؤشرات الأداء المتوخاة في الصيغتين المحدثتين من الإطارين المعمول بهما في منظومة الأمم المتحدة للمساءلة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما خطة المساواة والتمكين المحدثتة -2 وسجل أداء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة المساواة والتمكين على نطاق المنظومة؛ وطلب أيضاً إلى المدير العام المساهمة في صوغ أطر جديدة للأمم المتحدة في مجال التعاون على تحقيق التنمية المستدامة تراعي المنظور الجنساني كجزء من عملية إصلاح المنظومة الإنمائية الخاصة بالأمم المتحدة واعتبارات المساءلة بمقتضى إطار أداء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة المساواة والتمكين؛

3- *طلب* إلى المدير العام أن يواصل تعزيز مراعاة المنظور الجنساني فيما تظطلع به المنظمة من أنشطة تخطيط استراتيجي وأنشطة برنامجية، بما في ذلك من خلال التخطيط المراعي للمنظور الجنساني، ووضع الأدوات، وتوفير التدريب، وبناء القدرات، وتعزيز الرصد والتقييم والإبلاغ فيما يخص نتائج برامج اليونيدو المتعلقة بالمنظور الجنساني، وبوسائل منها الإطار المتكامل للنتائج والأداء والتدابير التي يتعين اتخاذها دعماً لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة عام 2030؛

4- *شجّع* المدير العام على مواصلة زيادة حجم المساعدة التقنية الموجهة للنساء على امتداد سلاسل القيمة وتحسين نوعية تلك المساعدة، لا سيما في البلدان النامية، في مجالات عدة منها الأعمال التجارية الزراعية والرقمنة والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك في مجالي الطاقة والبيئة، وبوسائل منها زيادة وضع البرامج المشتركة التي تُضيء إلى إيجاد أوجه تآزر بين الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وسائر أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

5- *طلب* إلى المدير العام أن يعمل، في حدود الموارد المتاحة، على تعزيز الجهود المبذولة من أجل تشجيع تمكين المرأة وريادتها للأعمال، وبوسائل منها تبادل أفضل الممارسات، والاستثمار في المنظور الجنساني، ووضع برامج التعليم وبناء القدرات المكثّسة لدعم اضطلاع المرأة بالأدوار القيادية والإرشادية في المجال الاقتصادي، والحصول على التمويل، وتحويل المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء والتي تقودها نساء إلى منشآت تجارية دولية، والنهوض بمهارات النساء الرقمية من أجل زيادة مساهمتهم في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛

6- *شجّع* المدير العام على مواصلة المشاركة مع القطاعين العام والخاص بوسائل منها تنظيم الفعاليات وحلقات النقاش، من أجل المساهمة في تحسين فهم الصلات بين القضايا الجنسانية والتصنيع، والمسائل المتعلقة بتمكين المرأة، وكذلك الفرص والتحديات ذات الصلة في سياق الثورة الصناعية الرابعة، وأزمة المناخ، وعلى إعلان نتائجها؛

7- *شجّع أيضاً* المدير العام على مواصلة تعزيز جمع وتحليل واستخدام الإحصاءات والبيانات الصناعية ذات الصلة والمصنفة حسب الجنس والعمر وغيرها من الإحصاءات والبيانات الصناعية ذات الصلة، ولا سيما على الصعيد الوطني ووفقاً للقوانين الدولية والوطنية، ونشر هذه البيانات من خلال المنشورات، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية الصناعية وخطة عام 2030؛

8- *طلب* إلى المدير العام مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في أوساط موظفيها، واعتماد التدابير الخاصة اللازمة للوفاء بالتزام اليونيدو بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2028 على النحو المحدد في خطة عمل اليونيدو بشأن التكافؤ بين الجنسين (2018-2023)؛

9- *طلب* إلى المدير العام أن يكفل اضطلاع كبار المديرين بتوفير القيادة والدعم القويين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء كجزء لا يتجزأ من عمل اليونيدو؛

10- *شجّع* المدير العام على مواصلة اتخاذ المبادرات الرامية إلى إيجاد بيئة عمل تمكينية ومراعية للأسرة وخالية من العنف والتحرش تشجع بنشاط التنوع والإدماج على النحو المبين في استراتيجية اليونيدو للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2020-2023 (GC.18/15)؛

11- *طلب* إلى المدير العام أن ينسق مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في إطار ولاية كل منهما، من أجل استكشاف فرص لتنفيذ هذا القرار؛

12- شجّع المدير العام على حشد موارد من خارج الميزانية وإقامة شراكات تجمع بين جهات معنية متعدّدة لمواصلة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية الصناعية وأنشطة اليونيدو في هذا المجال؛

13- طلب إلى المدير العام أن يقدم إلى المؤتمر العام في دوراته المقبلة تقارير منتظمة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن يحتفظ بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء باعتباره بندا قائما بذاته في جدول أعمال كل مؤتمر عام، وأن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته العشرين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/ق-2 وضع استراتيجية لليونيدو للتصدي لتغير المناخ⁽⁶⁾

إنّ المؤتمر العام،

إذ يرحب بالنتائج التي تحققت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المعقود في غلاسكو، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 لإعمال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس إعمالا كاملا، على نحو يجسد الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة،

وإذ يحيط علما بالتقدم الهام المحرز في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، المعقود في غلاسكو، صوب النهوض بأولويات الدول الأعضاء المتعلقة بتغير المناخ ومواصلة تطوير المساهمات المحددة وطنيا ورفع سقف طموحاتها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مما يعزز أيضا من الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف والتمويل، وإذ يشدد على الدور التكميلي لليونيدو في هذا الشأن ويسلم بفرصتها للعمل في إطار ولايتها على دعم تطوير وتشاطر ما تحتاجه الدول الأعضاء من التكنولوجيا والتمويل والقدرات في إطار هذا المسعى،

وإذ يشدد على أهمية '1' التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لدعم النمو الاقتصادي وفرص العمل اللائق والقضاء على الفقر، '2' الضرورة الملحة للتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، '3' التعافي وبناء اقتصادات أقدر على الصمود وأكثر استدامة للتغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، '4' النتائج الرئيسية لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ يشير إلى أن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة 2022-2025 يركز على تكامل أبعاد الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك من خلال دعم البلدان في النهوض بالصناعة المحايدة مناخيا والاقتصاد الدائري،

أحاط علما بالمعلومات المقدمة في تقرير المدير العام في الوثيقة GC.19/14،

(6) مشروع مقدم من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، شاركت في تقديمه أرمينيا، أوروغواي، باكستان، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سويسرا، المكسيك، النرويج، اليابان.

وإن يسلم بقيمة خبرة اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تحقيق أولويات الدول الأعضاء المتعلقة بالصناعة من أجل الإسهام في بلوغ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

وإن يؤكد أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تدابير التصدي العالمية لتغير المناخ، وأن تغير المناخ يعوق تحقيق الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء، وأن قدرة المنظمة على المشاركة على نحو واضح وأشمل في معالجة الجوانب المتعلقة بتغير المناخ في إطار الولاية المنوطة بها بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ستعود بالفائدة على الدول الأعضاء،

رحب بأنشطة اليونيدو الجارية في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة التي تسهم المنافع المشتركة وغير المشتركة العائدة منها في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً، واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، ضمن أمور أخرى،

وإن يسلم بأن وجود استراتيجية مكرسة للمناخ خاصة باليونيدو سيسهم في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإن يستند إلى الإطار الاستراتيجي لتعزيز الكفاءة والفعالية والتنسيق في أنشطة اليونيدو المتصلة بتغير المناخ المبين في الوثيقة GC.19/CRP.5 والتعقيبات التي تلقتها الدول الأعضاء في اليونيدو خلال جلستي الحوار بشأن التنمية المعقودتين في تشرين الأول/أكتوبر 2021،

طلب إلى المدير العام القيام بما يلي في حدود ولاية اليونيدو وميزانيتها،

1- أن يضع مشروع استراتيجية بالتشاور مع الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه مجلس التنمية الصناعية في دورته الخمسين، لتعزيز الكفاءة والفعالية والتنسيق في أنشطة اليونيدو المضطلع بها دعماً للأولويات المناخية المتصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لدى الدول الأعضاء وتنفيذ أفضل الممارسات المتصلة بالمناخ في جميع عملياتها؛

2- أن يقدم تقريراً إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته الخمسين عما يستجد من تطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة التاسعة

3 كانون الأول/ديسمبر 2021

م ع-19/ق-3 إعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً

إن المؤتمر العام،

إن يحيط علماً بالمؤتمر الوزاري التاسع لأقل البلدان نمواً الذي عقد في فيينا يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،

وإن يقر بأهمية إعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري التاسع لأقل البلدان نمواً والوارد في مرفق هذا القرار،

1- دعا المدير العام إلى أن يولي اعتباراً خاصاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً في إطار تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين خلال عقد العمل

القادم، وأن يسهم في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً ومشروع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031، مستفيداً من مداوولات ونتائج المؤتمر الوزاري التاسع لأقل البلدان نمواً؛

2- طلب إلى اليونيدو أن توضع الاستراتيجية التنفيذية المقبلة المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 وخطة تنفيذها، استناداً إلى ورقة الموقف التي أتفق عليها، مع ضمان توافقها مع برنامج عمل الدوحة المقبل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 والأطر الاستراتيجية والسياسات ذات الصلة التي وضعتها اليونيدو، وأن تدمج الاستراتيجية الجديدة في عمل المنظمة عموماً؛

3- دعا اليونيدو إلى تطبيق الاستراتيجية التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 وخطة تنفيذها على النحو الواجب، في حدود الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، وشجع الدول الأعضاء فيها والشركاء على دعم ذلك المسعى بمختلف السبل، بما يشمل حشد موارد إضافية كافية لتقديم الخدمات المتعلقة بوضع المعايير والسياسات وتقديم المشورة، وكذلك لتنفيذ المشاريع والبرامج التقنية التي تتفق مع الأولويات المبيّنة في الاستراتيجية التنفيذية، والاستفادة من الممارسات الجيدة ونماذج التعاون المبتكرة السابقة، بما فيها برامج اليونيدو للشراكات القطرية؛

4- دعا اليونيدو إلى مواصلة مساهمتها في عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمساعدة البلدان على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، التي يقودها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بوسائل منها تقديم المدخلات اللازمة بشأن دور التصنيع في خروج تلك البلدان من فئة أقل البلدان نمواً؛

5- طلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن أنشطة اليونيدو ذات الصلة إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته المقبلة وإلى المؤتمر العام في دورته العشرين، وأن يواصل تقديم تقارير سنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أعماله المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

المرفق

الإعلان الوزاري

"عقد العمل القادم: تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أقل البلدان نمواً"

فيينا، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

نحن، وزراء الصناعة والاقتصاد والتجارة، ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً المشاركين في فيينا، يومي 25 و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الوزاري التاسع لأقل البلدان نمواً،

وقد اجتمعنا للتداول بشأن "عقد العمل القادم: تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أقل البلدان نمواً"، ولتبادل الإرشادات الاستراتيجية، من خلال الجهود المشتركة مع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أقل البلدان نمواً،

وإذ نسلم بالحاجة إلى إصدار إعلان وزاري جديد بشأن الموضوع المذكور أعلاه في ضوء الأزمة العالمية المتواصلة وغير المسبوقة التي سببتها جائحة كوفيد-19، وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ نشير إلى أطر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتسارع وتيرة تنفيذها في إطار عقد العمل، وخطة عمل أديس أبابا لعام 2015 الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030، والاستعراض الشامل للسياسات الرباعي السنوات، الذي أجرته الأمم المتحدة في عام 2020 والذي سيوجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الفترة 2021-2024، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994، والخطة الحضرية الجديدة لعام 2016، وعهد بريدجتاون الذي اعتمد في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد 15)، وكذلك برنامج عمل اسطنبول، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً الذي عقد في اسطنبول في عام 2011،

وإذ نشير أيضاً إلى أطر أخرى ذات صلة، مثل رؤية أقل البلدان نمواً لعام 2050: نحو مستقبل متكيف مع تغير المناخ، واستراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة (2020-2024)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقرار الجمعية العامة 293/70 الذي أعلن عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (2016-2025)، وكذلك رؤية رابطة آسيان لعام 2025 واتفاق آسيان للتجارة في السلع،

وإذ نشير كذلك إلى قراري الجمعية العامة 232/74 و232/74 بء، اللذين تقر فيهما أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً (المؤتمر الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً) في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، في الدوحة، قطر، وأن يتولى مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي) دور جهة الوصل في تنسيق أعماله،

وإذ نتطلع إلى انعقاد المؤتمر الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً، الذي ستستضيفه حكومة دولة قطر وسيعقد على أعلى مستوى ممكن من التمثيل، ولا سيما مستوى رؤساء الدول والحكومات،

وإذ نؤكد أهمية نتائج استراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2012-2020 في دفع عجلة النمو الشامل للجميع في تلك البلدان، وأهمية ولاية المنظمة حسبما هو منصوص عليه في إعلان لима (2013)، وإعلان أبوظبي (2019)، والإعلان الوزاري الذي اعتمد في مؤتمر اليونيدو الوزاري الثامن لأقل البلدان نمواً، وقرار المؤتمر العام ذي الصلة م ع-18/ق-8، الذي استخدم أيضاً كوثيقة خلال دورات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً،

وإذ ننوه بالإرشادات الاستراتيجية بشأن عمل المنظمة، الواردة في إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، وبالمبادرات المنطلقة منها دعماً للجهود العالمية الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19،

فإننا :

1- نهني أقل البلدان نمواً على ما أحرزته من تقدم نحو زيادة إنتاجيتها، مما مكنها من تحقيق تحول رئيسي مطرد في اقتصاداتها، وذلك على الرغم من كثرة التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي واجهتها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، التي شملت بروز أزمات من صنع الإنسان وأزمات طبيعية وظروف خطيرة؛

2- نهني أيضاً البلدان التي استوفت معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتدعو اليونيدو إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى تلك البلدان من خلال وظائفها الأساسية الأربع، وهي تحديداً: '1' التعاون التقني، '2' التحليل والبحث وخدمات المشورة السياساتية، '3' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير، '4' العمل كمحفل جامع وإقامة الشراكات من أجل نقل المعارف والربط الشبكي والتعاون الصناعي لتحقيق التحول الاقتصادي المستدام بعد خروج البلدان من تلك الفئة؛

3- نسلم بأن البلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نمواً تواجه تحديات كبرى في التغلب على العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الكوارث ونشجع على إدماج تدابير للحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس الخاصة بتلك البلدان بهدف تعزيز استدامة التقدم الإنمائي، بما في ذلك تقييم العواقب المحتملة للخروج من تلك الفئة وتحديد مواطن الضعف. لذلك، فإننا نسلم بالحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم لتلك البلدان قبل خروجها من فئة أقل البلدان نمواً وبعده، من خلال توفير حوافز وتدبير دعم إضافية مناسبة يمكن التنبؤ بها؛

4- نثني كذلك على مساهمة اليونيدو على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي في العملية التحضيرية للمؤتمر الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً، التي شملت التشاور في تنظيم المؤتمر الوزاري التاسع لأقل البلدان نمواً مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي، ومنظمة دول أفريقيا والكاريبية والمحيط الهادئ، باعتباره آخر حدث عالمي تمهيدي لانعقاد المؤتمر الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً؛

5- نكرر النداء الذي وُجّه، من خلال قرار المؤتمر العام م ع-18/ق-8، إلى المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، لتوحيد الجهود من أجل النجاح في تنظيم المؤتمر الخامس المعنى بأقل البلدان نمواً وفي إعداد وثيقته الختامية العملية المنحى، وهي برنامج عمل الدوحة، الذي سوف يعتمد في كانون الثاني/يناير 2024؛

6- نطلب إلى اليونيدو أن تقوم بتكليف وتخطيط وتكثيف دعمها المقدم إلى أقل البلدان نمواً في إطار تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة باعتبارها سبيلاً لتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة المقبل لصالح أقل البلدان نمواً بجملة وسائل، منها تقديم دعم فوري مخصص خلال فترة السنتين 2022-2023، على النحو التالي:

أولاً-

الاستثمار في شعوب أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات حتى لا يتخلف أحد عن الركب

7- نهيب باليونيدو أن تواصل تطوير ودعم معايير وعمليات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لصالح جميع الناس. ونرحب بجهود اليونيدو لإشراك ودعم النساء والشباب والفئات الضعيفة، ونشجعها على تكييف عملها مع احتياجات تلك الفئات ومع مجالات العمل والأهداف ذات الصلة من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في المجالات التقنية والمهنية، والتلمذة المهنية، ودعم الجهود الرامية إلى إنتاج وتجهيز منتجات نهائية ذات قيمة مضافة أكبر تعزز أرباح سكان المجتمعات المحلية والتشجيع على تنظيم المشاريع وتوفير فرص العمل اللائق؛

8- نلتزم، من ثم، بضمان إشراك الجميع في منافع التصنيع في بلداننا، تماشياً مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وتهدف أقل البلدان نمواً، من خلال تعزيز التصنيع المستدام لديها، إلى دعم عملية إضافة القيمة في جميع القطاعات الصناعية والإنتاجية، ولا سيما في العمليات الزراعية، من خلال تطوير الأعمال التجارية الزراعية، والحد من فواقد ما بعد الحصاد، وزيادة الموارد والكفاءة التشغيلية بهدف زيادة الأمن الغذائي وتعزيز سلامة الأغذية والتغذية، فضلاً عن توفير فرص العمل وتعزيز الإنتاج المحلي، ولا سيما لدى المجتمعات الريفية. أما في المناطق الصناعية القائمة على مستوى المجتمعات المحلية، فسوف ندرب المنتجين والتعاونيات وصغار الصناعيين على عمليات الإنتاج والتجهيز وندعمهم من أجل التوصل إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة أكبر، وسوف نحرص على تمكين المجتمعات المحلية ومكافحة الآثار الضارة للهجرة من الريف إلى المدن باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتهيئة فرص عمل لائقة؛

9- ندعو المجتمع الدولي والقطاع الخاص إلى مواصلة التسليم بالأدوار الحيوية للنساء والشباب وأفراد الفئات الضعيفة في أقل البلدان نمواً، وتعزيز مشاركتهم الكاملة في الأنشطة الصناعية، بوسائل منها تعزيز بناء قدراتهم، من أجل ممارسة أعمالهم وتوفير المزيد من فرص العمل اللائق لهم وتيسير حصولهم على الخدمات المالية. وملتزم بتعزيز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المنشآت التي تديرها وتملكها النساء، وذلك بالعمل على فتح الأبواب أمام الجميع على قدم المساواة للحصول على الخدمات المالية والمنتجات التي تعزز الإطار القانوني، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغرى، وتيسير دخولها في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية، واستيعابها للرقمنة، وبالتالي الاستفادة من فرص تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي التي توفرها التجارة الإلكترونية؛ وسوف تطور سلاسل القيمة القائمة على السلع الريفية والزراعية من خلال توفير التمويل الميسور التكلفة، بمشاركة المؤسسات الخاصة، مما يطلق العنان لتنظيم المشاريع في المجتمعات الريفية، على مستوى المزارع؛

ثانياً-

الاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

10- نسلم بأن اليونيدو تحظى بمكانة جيدة وأنها أقامت شراكات قوية مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل حشد الدعم الكافي وضمان استفادة أقل البلدان نمواً من الثورة الصناعية الرابعة، ودعم نقل المعارف والتكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئياً، والمساهمة في زيادة القدرات في مجال التحول الرقمي، ومنظومات الابتكار، والقدرة التنافسية على مستوى الشركات، وإقامة الشراكات، والاستثمار، والبنية التحتية، والحوكمة؛

11- نطلب إلى اليونيدو أن تعزز دعمها لأقل البلدان نمواً التي تمر بمرحلة انتقالية من اقتصادات ذات قيمة مضافة منخفضة قائمة على الموارد الطبيعية والمنتجات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة إلى اقتصادات ذات قيمة مضافة أعلى قائمة على الصناعة وعلى إنتاج منتجات وخدمات ذات تكنولوجيا عالية. ودعماً لتلك العمليات، نطلب أيضاً إلى اليونيدو أن تدعم جهود أقل البلدان نمواً في الحصول على

التكنولوجيات الحديثة، التي يمكنها أن تساعد على تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتطبيق تلك التكنولوجيات وتعهدها؛

12- نهيب باليونيدو مواصلة تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها حالياً إلى الدول الأعضاء في مجال التحول الرقمي، بما في ذلك وظائفها في مجالات التعاون التقني وتنظيم البرامج والبرمجة ووضع المعايير والسياسات وإقامة الشراكات والعمل كمحفل جامع. ونرحب بوضع إطار استراتيجي لتتظنر فيه الدول الأعضاء في اليونيدو من أجل أن يُوجّه عمل المنظمة بشأن التدخلات المتعلقة بالصناعة الرقمية، وباحتمال وضع برامج وطنية وإقليمية وعالمية مخصصة في المستقبل؛

13- نهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تيسر سبل تحسين مستوى مشاركة العلماء والمهندسين من أقل البلدان نمواً في البحوث التعاونية الدولية ومشاريع العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأن تعزز الدعم لمختلف الشراكات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع أقل البلدان نمواً في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعاللي والتعليم المهني وبرامج التعليم المستمر؛ وأن تتشيط فرص مزاولة الأعمال التجارية لدى القطاع الخاص وتعزز البنية التحتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ونشجع سائر أصحاب المصلحة على القيام بذلك كله؛

14- نهيب بالمجتمع الدولي والقطاع الخاص زيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار داخل أقل البلدان نمواً، على أن يشمل ذلك زيادة الاستثمار المالي في القطاعات الصناعية، مع التركيز أيضاً على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لاستدامة التحول الرقمي وتطوير القطاعات الصناعية الناشئة؛

ثالثاً - التحول الهيكلي كمحرك للازدهار

15- نسلم بالدور الدولي الرائد الذي تضطلع به اليونيدو في تعزيز ودعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بوصفها محركاً للازدهار. ويرتبط الكثير من الأعمال الأساسية التي تضطلع بها اليونيدو ارتباطاً مباشراً بعدة من مجالات عمل برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وأهدافه، بما في ذلك إنتاجية العمال، والتنوع الاقتصادي، والصناعات ذات القيمة المضافة، وتنمية القطاع الخاص، وتيسير الحصول على الطاقة، وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وكلها عوامل تدفع عجلة التحول الهيكلي لدى أقل البلدان نمواً؛

16- نسلم أيضاً بأن أقل البلدان نمواً تواجه أوجه قصور كبيرة في البنى التحتية في مجالات مختلفة، منها النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى توفير بنى تحتية جيدة ومستدامة ومتكيفة يعول عليها، وذلك بسبل مختلفة منها إنشاء مناطق صناعية جديدة وتحسين القائم منها، والحاجة إلى تعزيز الربط بين البنى التحتية من خلال إجراءات ملموسة، بما يفضي إلى تحقيق أقصى قدر من التأزر في تخطيطها وتطويرها؛

17- سنواصل تحديد الأولويات فيما يتعلق بتحويل القطاعات الإنتاجية المحلية لأقل البلدان نمواً، مع التركيز بوجه خاص على فرص تنوع اقتصاداتها، وتعزيز سلاسل القيمة وجميع الإمكانيات الصناعية المحلية الأخرى، وبناء القدرات الإنتاجية، واستحداث بنى تحتية أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة وصديقة للبيئة، ولا سيما فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، وممارسات الاقتصاد الدائري؛ ولنلترم أيضاً في الوقت ذاته بمشاطرة الخبرات والمعارف الواسعة المتركمة بشأن التصنيع المستدام مع جميع الجهات الفاعلة التي تدعم أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية مع التسليم بالحاجة إلى اجتذاب مستويات أعلى من الاستثمارات الدولية والاستثمارات المؤثرة في اقتصاداتنا؛

18- نحث المجتمع الدولي والقطاع الخاص على مواصلة عملهما واستثمارتهما مع أولويات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتحول الهيكلي للقطاعات الصناعية القائمة ومن أجل إقامة مناطق صناعية جديدة على مستوى المجتمعات المحلية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وسائر أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، العمل باستمرار على التوعية بالتصنيع المستدام وتيسير التعاون التقني فيما بين أقل البلدان نمواً والمستثمرين من القطاعين العام والخاص وسائر الشركاء المعنيين؛

رابعاً- تعزيز التجارة الدولية والتكامل الإقليمي لدى أقل البلدان نمواً

19- نطلب إلى اليونيدو أن تدعم جهود أقل البلدان نمواً في تنويع صادراتها وزيادتها، ولا سيما من خلال وضع نظم وطنية شاملة لضمان الجودة تمكّن المنتجين المحليين من المشاركة الكاملة في الأسواق الدولية؛

20- نشدد على ضرورة أن تستبين أقل البلدان نمواً أفضل أسواق التصدير المحتملة الواعدة للمنتجات المصنعة محلياً وأن تندمج فيها من خلال تعزيز السياسات والاستراتيجيات التجارية وتقوية البنى التحتية الوطنية للجودة وغير ذلك من السبل، مما ييسر وصولها إلى الأسواق الإقليمية والدولية؛

21- نهيب بالمجتمع الدولي والقطاع الخاص توفير الدعم والاستثمارات للقطاعات والمنشآت التجارية القائمة لدى أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، ولا سيما من خلال تطوير عملياتها الصناعية ومنتجاتها وخدماتها ذات القيمة المضافة القادرة على الوفاء بمعايير الجودة الدولية ذات الصلة؛

خامساً- التصدي لتغير المناخ والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية

22- نسلم بخبرة اليونيدو الواسعة في المساعدة على تعبئة الاستثمارات من أجل دعم المساهمات المحددة على النطاق الوطني وخطط التكيف الوطنية وتيسيرها. وعلى هذا الأساس، نحث اليونيدو كذلك على المضي قدماً في دعمها للمبادرات التي تقودها وتملك زمامها أقل البلدان نمواً من أجل تقديم حلول مبتكرة للتكيف مع تغير المناخ نتيج الصمود لآثار هذا التغير والمشاركة في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف منها. ونهيب أيضاً باليونيدو أن تدعم كلا من الجهود الدولية المبذولة والجهود، التي تقودها أقل البلدان نمواً، من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية والتأهب لمواجهة الأوبئة العالمية من خلال العمل على تطوير الصناعات الصحية، وبصورة أكثر تحديداً لتحسين فرص الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية المنتجة محلياً، مثل الأدوية الأساسية والخدمات ذات الصلة؛

23- نؤكد على ضرورة أن تزيد أقل البلدان نمواً من خبراتها في مجال نقل التكنولوجيا والاستثمارات، بوسائل منها التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي، والتعاون مع معاهد البحوث ومراكز التميز الإقليمية من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، وأن تواصل أيضاً تطوير ما يرتبط بذلك من قدرات بشرية ومؤسسية؛ وينبغي لنا أن نزيد من تصميمنا على مواصلة الاستثمار في الموارد البشرية والمالية لمعالجة الصدمات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية والتخفيف من حدتها؛

24- نشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي وشركاؤه نشر الاستثمارات لمعالجة الصدمات الاقتصادية وبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود في مواجهتها، مؤكداً من جديد على الفوائد المضاعفة المتوقعة على الصعيد العالمي؛

سادسا - حشد التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات المبتكرة للتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر - مسيرة الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً

25- إننا، إذ نعترف بسجل اليونيدو في بناء الشراكات وزيادة الاستثمار من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، نحث المنظمة على دعم جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى تعزيز شراكاتها الوطنية والإقليمية والعالمية، وبيئاتها التمكينية، وأنظمة تشجيع الاستثمار فيها من أجل النهوض بالأولويات الوطنية للتنمية الصناعية وتحقيق الرخاء المستدام. ونؤكد من جديد، على وجه الخصوص، ضرورة أن تقدم اليونيدو الدعم لأقل البلدان نمواً من خلال أنشطة محافل اليونيدو العالمية والنهج الوطيدة القائمة على تعدد أصحاب المصلحة التي أثبتت صلاحيتها، وأبرزها برنامج الشراكة القطرية، وبرنامج تطوير الصناعة وتحديثها، وبرنامج المجمعات الصناعية، ومن خلال قدرة المنظمة على حفز الابتكار وتشجيع الاستثمار وما تقدمه من خدمات أخرى؛

26- نلتزم بالتعجيل بتنفيذ استراتيجيات حشد الموارد لتنشيط الشراكات العالمية واستيعاب مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، عند تصميم برامج ومشاريع للتنمية المستدامة؛ وكمثال على ذلك، نلاحظ مع التقدير الشراكة التي أنشئت بين جهات متعددة من أصحاب المصلحة من أجل بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً، والتي ضمت مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي، واليونيدو، والأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الأوروبي للاستثمار، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، ونؤكد من جديد رغبتنا في أن تُمنح فرقة العمل هذه موارد مالية متناسبة لتعظيم أثرها الإجمالي في مجال التعاون التقني؛

27- نهيب بالبلدان المتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين تأمين الدعم المالي المناسب لهذه الأولويات، ونهيب بالمجتمع الدولي في نطاقه الأوسع وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بتجديد أساليبهم في الشراكة على نحو يتماشى مع نهج التنمية القائم على تعدد أصحاب المصلحة. وينبغي أن تكون مسيرة التقدم صوب الرفح المستدام لأقل البلدان نمواً شاملة للجميع، ولا تدع أحداً يتخلف عن الركب. غير أن حرمان البلدان، لدى خروجها من فئة أقل البلدان نمواً، من الاستفادة من طائفة متنوعة من تدابير الدعم الدولي، بما في ذلك بعض أوجه المعاملة والإعفاءات الخاصة والتفضيلية الهامة المتصلة بالتجارة، أمر يستدعي اتخاذ تدابير لتخفيف حدة الانتقال ودعم عملية الانتقال لضمان سلاستها. ومن المهم في هذا الصدد مواصلة دعم هذه البلدان، بما يتناسب مع احتياجاتها والقيود التي تحد من قدراتها، لضمان سلاسة الانتقال بعد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛

وفي ضوء ما تقدم:

نسلم بأن ورقة الموقف الاستراتيجية المقدمة من اليونيدو، والواردة في التذييل الأول، تستجيب للاحتياجات والأولويات المحددة لأقل البلدان نمواً في العقد القادم 2022-2031،

نطلب إلى اليونيدو أن تضع الاستراتيجية التنفيذية المقبلة المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 وخطة تنفيذها، مع ضمان التوافق مع برنامج عمل الدوحة المقبل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 وأطر اليونيدو وسياساتها الاستراتيجية ذات الصلة، وأن تدمج الاستراتيجية الجديدة في عمل المنظمة عموماً،

ندعو اليونيدو إلى أن تعمل على تطبيق الاستراتيجية التنفيذية المعنية بأقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 وخطة تنفيذها، عند الانتهاء من وضعها وبعد أن تقرهما أجهزة صنع السياسات المناسبة، في حدود الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، ونشجع على حشد موارد إضافية كافية لتقديم الخدمات المتعلقة بوضع المعايير والسياسات وتوفير المشورة إلى جانب المشاريع والبرامج التقنية التي تدعم تنفيذها،

ندعو اليونيدو إلى مواصلة مساهمتها في أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمساعدة البلدان على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، التي يقودها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي، من خلال تزويدها بالمدخلات اللازمة المتعلقة بدور التصنيع في خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً،

ندعو أيضا المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، إلى توحيد الجهود من خلال إقامة برامج مشتركة والتعاون بروح الشراكة عبر مختلف الأطر المختارة للتعبيل بتطبيق استراتيجية اليونيدو التنفيذية المقبلة المعنية بأقل البلدان نموا للفترة 2022-2031 وخطة تنفيذها، عند الانتهاء من وضعهما، نطلب إلى اليونيدو أن تقدم تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء عن تطبيق الاستراتيجية التنفيذية المعنية بأقل البلدان نموا للفترة 2022-2031 وخطة تنفيذها بعد الانتهاء من وضعهما وإقرارهما وفق الممارسات المتبعة.

التذييل الأول

ورقة موقف لصوغ استراتيجية اليونيدو المقبلة المعنية بأقل البلدان نموا للفترة 2021-2031 وخطة تنفيذها⁽⁷⁾

تسريع وتيرة التصنيع المستدام لدى أقل البلدان نموا ودور اليونيدو في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقود في الدوحة

مقدمة

تشكل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عنصرا بالغ الأهمية في الأهداف الإنمائية العالمية، وخصوصا بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتوفر ولاية اليونيدو أساسا استراتيجيا صلبا لدعم أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف العالمية من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ذلك أن للمنظمة سجلا حافلا في مجموعة من الخدمات التقنية التي تحمّن القدرة التنافسية، وتعزز الرخاء المشترك المتأتي من التصنيع وتضمن التنمية الصناعية المستدامة بيئيا. واستنادا إلى هذه الخبرة، تصيح اليونيدو مؤهلة للاضطلاع بدور قوي في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا وعقده، وكذلك في وضع وتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي سيتمخض عنه المؤتمر والذي سيغطي العقد 2021-2031.

وتوجد مجموعة متنوعة من الوثائق والبيانات والإعلانات تحدد السياق العالمي لدور اليونيدو في دعم البلدان النامية، وهي كما يلي:

- خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتضمن أهدافا وغايات ترتبط ارتباطا مباشرا بولايات اليونيدو،
 - خطة عمل أديس أبابا لعام 2015 الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030،
 - استعراض الأمم المتحدة الشامل للسياسات الرباعي السنوات للفترة 2021-2024، الذي يحدد الكيفية التي ينبغي بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان على تنفيذ خطة عام 2030 والتصدي لجائحة كوفيد-19،
 - مجموعة من المؤتمرات المتعلقة بالبيئة التي وضعت صكوكا ذات صلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994، والخطة الحضرية الجديدة لعام 2016.
- وهناك عدد من الوثائق الأخرى التي تركز بشكل أوضح على دعم أفقر البلدان وأكثرها ضعفا مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي كما يلي:
- برنامج عمل إسطنبول المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع السابق المعني بأقل البلدان نموا،
 - البيانات الصادرة عن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، مثل رؤية أقل البلدان نموا لعام 2050: نحو مستقبل متكيف مع تغير المناخ، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية،

(7) سيبدأ تطبيق استراتيجية اليونيدو المعنية بأقل البلدان نموا للفترة 2021-2031 وخطة تنفيذها بعد اعتماد برنامج عمل الدوحة للفترة 2021-2031 الذي سيتمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير 2022، في الدوحة، قطر، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 232/74 باء.

- الخطط الإقليمية المحددة، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، واتفق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وولاية عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (2016-2025).

ووفقا للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، تستهدف أنشطة اليونيدو ثلاثة أبعاد مؤثرة، هي: '1' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛ '2' تحقيق الرخاء المشترك من الصناعة؛ '3' حماية الصناعة المستدامة بيئيا. ولهذه الأبعاد الثلاثة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة صلات مباشرة كثيرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسترشد عمليات اليونيدو بعدد من الوثائق والاستراتيجيات التي يركز بعضها على دعم أقل البلدان نموا، وهي كما يلي:

- إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025 ومبادراتها الداعمة للجهود العالمية الرامية إلى "إعادة البناء بشكل أفضل" بعد جائحة كوفيد-19
- استراتيجية اليونيدو التنفيذية المعنية بأقل البلدان نموا للفترة 2012-2020 بوصفها محركا للنمو الشامل للجميع لدى العديد من أقل البلدان نموا
- ولاية اليونيدو المنصوص عليها في إعلان لима لعام 2013 وإعلان أبوظبي الوزاري لعام 2019،
- إعلانات اليونيدو الوزارية السابقة المتعلقة بأقل البلدان نموا التي تسترشد بها اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

وتقدم اليونيدو المساعدة من خلال أربع وظائف أساسية، هي: '1' التعاون التقني؛ '2' تقديم خدمات المشورة في مجالات التحليل والبحث والسياسات؛ '3' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير؛ '4' العمل كمحفل جامع وإقامة الشراكات، من أجل وضع استراتيجيات التحول الصناعي وتنفيذها. وتشمل مجالات الخبرة المترابطة لليونيدو ما يلي: التحول الهيكلي والخبرة القطاعية، والتحول والابتكار الرقمي، والصناعة المحايدة كربونيا والاقتصاد الدائري.

ويُنقذ أكثر من ثلث مشاريع اليونيدو في أقل البلدان نموا. وقد نُقذَ نحو 460 مشروعا وطنيا (34 في المائة من جميع مشاريع اليونيدو) في أقل البلدان نموا خلال الفترة 2012-2019 لدعم التنمية الصناعية والاقتصادية في تلك البلدان. وبلغت القيمة الإجمالية لمشاريع اليونيدو في أقل البلدان نموا خلال الفترة 2012-2019 ما مقداره 306 ملايين دولار (28 في المائة من جميع مشاريع اليونيدو). وتتناول ورقة الموقف هذه دور اليونيدو في كل مجال من مجالات التركيز المتوقعة مبدئيا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا (وفقا لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا (التقني الأول)):

- 1- الاستثمار في شعوب أقل البلدان نموا: القضاء على الفقر وبناء القدرات حتى لا يتخلف أحد عن الركب
- 2- الاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- 3- التحول الهيكلي كمحرك للازدهار
- 4- تعزيز التجارة الدولية والتكامل الإقليمي لدى أقل البلدان نموا
- 5- التصدي لتغير المناخ والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية
- 6- حشد التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات المبتكرة للتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر - مسيرة الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا

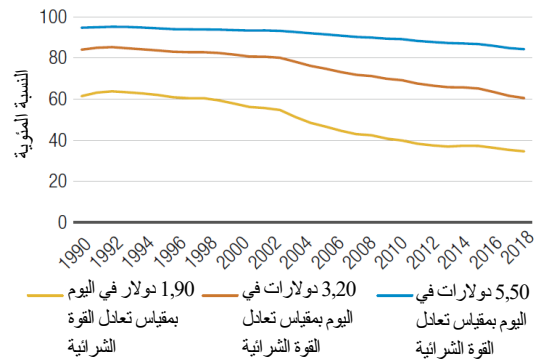
وبالنسبة لكل مجال من مجالات التركيز الستة، تحدد الورقة أولاً سياقه الموجز باستخدام البيانات المجمعة عن مجموعة أقل البلدان نمواً، ثم ترسم مسارات تنطلق من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة صوب مجال التركيز، وتلي ذلك مناقشة حول كيفية مساهمة أنشطة اليونيدو في أهداف وإجراءات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً من خلال دعمها للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتُختتم ورقة الموقف بجدول يلخص ذلك.

مجال الأولوية 1: الاستثمار في الشعوب في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات حتى لا يتخلف أحد عن الركب

السياق. انخفض الفقر في أقل البلدان نمواً بين عامي 2000 و2019، ولكن بوتيرة أبطأ بين عامي 2010 و2019. وأدت أزمة كوفيد-19 إلى زيادة معدلات الفقر لأول مرة منذ عقود، حيث قدر البعض أن 35 مليون شخص إضافي باتوا يعانون من الفقر في أقل البلدان نمواً، أي ما يعادل زيادة قدرها 3,3 نقاط مئوية في عدد الفقراء في عام 2020. وكان الشباب والنساء والعمال غير النظاميين الأشد تضرراً من الجائحة. وقد تضررت البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً بنفس القدر الذي تضررت به البلدان المرتفعة الدخل على الأقل في عام 2020، بيد أن التعافي لدى المجموعتين الأولى والثانية سيستغرق وقتاً أطول بكثير بسبب تعذر الحصول على اللقاحات وانخفاض حُرْم الحوافز المالية. وتتسم أقل البلدان نمواً بمحدودية قدرة نظمها على الصمود وبهشاشة حوكمتها، ومن المحتمل بشدة أن يفضي ضعف أسسها الاقتصادية والصناعية في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة إلى بطء استجابتها، مما يؤدي بدوره إلى اتساع الفجوة بينها وبين البلدان الغنية، الأمر الذي يقلل من إمكانية التقارب بينهما ويفاقم الانقسامات بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى، وهو ما يمكن أن يزيد من ترسخ الفقر.

الشكل 1

نسبة الفقراء في أقل البلدان نمواً (1990-2018)



المصدر: UNCTAD LDC report 2021.

المسارات. تؤدي برامج التصنيع الشاملة للجميع والمستدامة إلى الحد من الفقر من خلال تحسين العرض (مثل توفير المزيد من فرص العمل للفئات الضعيفة والمنخفضة الدخل بشكل مباشر أو غير مباشر) والطلب (توفير منتجات وخدمات أفضل جودة وأقل سعراً) واستخدام سبل أخرى (مثل توفير الخدمات الحكومية أو الاستثمار في الناس). فعلى جانب العرض، يؤدي التصنيع وتعزيز الصناعات الكثيفة التصدير إلى توليد فرص للعمل تقضي إلى زيادة مداخيل الشرائح الأكثر فقراً بين العمال. وعلى جانب الطلب، توفر القطاعات الصناعية الأكثر تطوراً منتجات أكبر كمّاً وأفضل نوعية يستهلكها الفقراء مباشرة، وهي تسهم في تحقيق أمنهم الغذائي وتحسين صحتهم، مما يجعل أقل البلدان نمواً أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات ويسرع وتيرة تعافيتها الاقتصادي من الخسائر المتعلقة بفواقد ما بعد الحصاد أو يقلل منها، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين

مستويات الأمن الغذائي والتغذية، مثلاً عن طريق توفير أغذية أكبر كمّاً وأرخص سعراً، وتخفيض بلدان آسيوية كثيرة مستويات الفقر بتعزيز العمالة والصناعات الكثيفة التصدير. ومن شأن زيادة إنتاج لقاحات كوفيد-19 أن تساعد على التعافي من الأزمة الراهنة في العديد من أقل البلدان نمواً عن طريق تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي.

دور اليونيدو. يتمثل أحد مجالات التركيز المهمة بالنسبة إلى اليونيدو في زيادة فرص العمل الصناعية لفائدة جميع الفئات، بما يشمل النساء والشباب، والحد من أوجه الضعف، وخصوصاً في بيئات ما بعد الأزمات وفي السياقات الهشة. واليونيدو مؤهلة لضمان أن تتناسب المهارات التي يجري توفيرها للقوى العاملة الصناعية مع الطلب السريع التطور لدى القطاعات الصناعية، بما في ذلك الطلب على الكفاءات الخضراء والرقمية. ومن العوامل المساعدة في هذا الشأن ضمان أن تكون لدى القوة العاملة مهارات مناسبة وجيدة تتلاءم مع الاقتصاد الجديد. ويشمل ذلك تعزيز الإلمام بالمهارات الرقمية ونشر التعليم التقني والتدريب المهني وفرص التلمذة المهنية والتشجيع على تنظيم المشاريع وتوفير فرص العمل اللائق.

ومن التحديات المعروفة في مجال التدريب أنه كثيراً ما يكون غير ملائم لاحتياجات الصناعة. بيد أن لليونيدو سجلاً ممتازاً في توفير ضروب التدريب المناسبة، بما في ذلك التدريب على كيفية التصدي لمشكلة تغير المناخ، وتزويد الشباب بالمهارات، وتحقيق فوائد ملموسة. فعلى سبيل المثال، يعمل مرفق تنمية التعلم والمعرفة، منذ تأسيسه في عام 2012، على سد الفجوة في المهارات الصناعية، وهو يتعاون مع الشركاء التجاريين من أجل إنشاء أكاديميات ومراكز محلية للتدريب الصناعي تُعدُّ الشباب لشغل الوظائف المتاحة في المؤسسات المحلية، كما أنه يتعاون مع هؤلاء الشركاء على تحسين القائم من تلك الأكاديميات والمراكز. وعلى المستوى المتوسط، تضمن اليونيدو أن تقدم المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني تدريباً معتمداً على المهارات المناسبة، وأن تكون المصارف قادرة على تقييم مقترحات الاستثمار المقدمة من الشباب. وعلى المستوى الكلي، تشجع اليونيدو اعتماد سياسات مراعية لاحتياجات الشباب، مثل السياسات المتعلقة بمنهج التدريب المهني الوطنية أو تنظيم المشاريع. وبهدف حماية البيئة، نجحت اليونيدو في التعريف العملي بالتكنولوجيات التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ووسَّعت نطاق البرامج من خلال التدريب في سيراليون وغامبيا وغينيا-بيساو وموزامبيق. وفي مشروع لبناء القدرات المهنية للمجموعات النازحة في السودان، أفاد أكثر من نصف المتدربين، وعددهم 672 متدرباً، بأن دخلهم زاد نتيجة تحسن فرص العمل.

وثمة دور عام إضافي لليونيدو في إطار هذا المجال من مجالات الأولوية يتعلق بفرصة تطوير القطاعات الصناعية بحيث توفر منتجات أكبر كمّاً وأرخص سعراً، مثل الأغذية أو اللقاحات، وهو أمر أساسي لكي يستفيد أفقر السكان مباشرة من برامج التصنيع عن طريق استهلاك منتجاتها.

مجال الأولوية 2: الاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

السياق. من المرجح أن تُستخدم تكنولوجيات جديدة كثيرة في مجالات الصناعة والخدمات المالية وتوفير الطاقة، وهي المجالات التي تتخلف فيها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، كثيراً عن الركب. والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة في أقل البلدان نمواً هي أقل بكثير منها لدى البلدان الأخرى، لكنها في تزايد. ومستوى جاهزية تلك البلدان للأخذ بالتكنولوجيات الرائدة، وفقاً لمؤشر الجاهزية الذي يتعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كان 0,12 في عام 2020 مقارنةً بمتوسط عالمي قدره 0,44. وتسجل أقل البلدان نمواً نتائج أدنى على صعيد العلم والتكنولوجيا والابتكار من حيث المدخلات (مثل التعليم والتدريب التقنيين) والمخرجات (مثل براءات الاختراع).

وتُظهر المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية المزيد من التحديات التي تواجهها التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لدى أقل البلدان نمواً. فصحيح أن نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابتة قد زادت من 0,1 اشتراك لكل 100 شخص في عام 2010 إلى 1,4 اشتراك في عام 2019. وارتفعت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في

أقل البلدان نمواً بسرعة من 3,8 في المائة في عام 2010 إلى 21,1 في المائة في عام 2019، بيد أن هذه النسبة تقل بكثير من حيث القيمة المطلقة عن المتوسط العالمي الذي زاد من 28,9 في المائة إلى 56,7 في المائة خلال تلك الفترة. وتواجه النساء بوجه خاص تحديات في الوصول إلى الإنترنت (13,9 في المائة لدى النساء مقابل 24,4 في المائة لدى الرجال). وفي أقل البلدان نمواً، يبلغ متوسط تكلفة استخدام 1 غيغابايت من خدمات الإنترنت 14,8 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، مما يجعل استخدام خطط النطاق العريض في الأجهزة المحمولة سعة 1 غيغابايت باهظ التكلفة بالنسبة لمعظم الأفراد في أقل البلدان نمواً.

المسارات. تُعتبر نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم الابتكار الوطنية أبعاداً حاسمة في مسار تحول أي بلد، بما في ذلك النجاح في التصنيع. فهي تسمح للبلاد باستخدام عمليات إنتاج أكثر تعقيداً، مما يساعد على تحوّل البلد بعيداً عن الاقتصاد ذي القيمة المضافة المنخفضة والقائم على الموارد الطبيعية والمنتجات ذات التكنولوجيا البسيطة باتجاه اقتصاد قائم على الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمنتجات والخدمات ذات التكنولوجيا المتطورة. ومن شأن تطوير القطاعات الصناعية وتعزيزها، بوسائل منها الاستفادة من الفرص التي يتيحها التصنيع الرقمي، زيادة قدرة المنشآت التجارية والبلدان على الصمود في مواجهة التحديات والأزمات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الصدمات والجائحات. وقد كانت الشركات والبلدان التي تتمتع بفرص أفضل للوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والتجارة الإلكترونية أكثر قدرة على الصمود خلال الجائحة. وستساعد التكنولوجيات الأكثر تطوراً الشركات العاملة في أقل البلدان نمواً على الوصول إلى الأسواق والمشاركة بشكل أكمل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

دور اليونيدو. يتمثل أحد الأهداف المهمة لليونيدو في حشد الدعم لضمان استعادة أقل البلدان نمواً من نقل المعارف واستخدام التكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئياً، مما يساهم في تعزيز تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، ولا سيما من خلال التدريب.

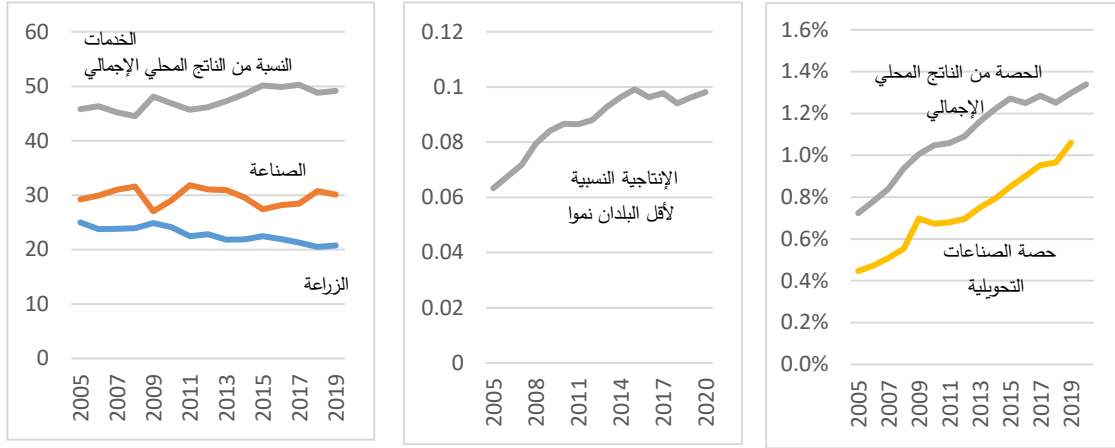
وفيما يخص استخدام التكنولوجيا الرقمية يمكن لليونيدو، بصورة أكثر تحديداً، أن تستخدم وظائفها في مجالات التوعية بالأحوال العالمية للمساعدة في إعداد البلدان لاقتصاد رقمي جديد. وقد أصدرت تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، الذي صُمم بهدف التوعية بظهور وانتشار تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم الخاصة بالثورة الصناعية الرابعة. كما تساعد اليونيدو الدول الأعضاء على تعزيز منظومات الابتكار وقيادة التحول إلى صناعات رقمية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتسم بالاستدامة. ويشمل ذلك تعميم البنية التحتية الرقمية، والتعليم والمهارات الرقمية، والابتكار، وبرامج التعاون والشراكات الرقمية. وهي تجمع بين الخبرات الشاملة لعدة قطاعات، للتغلب بالحلول المبتكرة والرقمية ليس فقط في قطاعات الصناعات الذكية والأغذية الزراعية، بل أيضاً في مجال الطاقة الذكية والاقتصاد الدائري، وذلك من خلال تطبيقات مثل التنقل الإلكتروني، والشبكات الذكية المتجددة، والتأزر الحضري الصناعي، وتعزيز إدارة تدفقات المواد والنفايات، من بين تطبيقات أخرى كثيرة.

مجال الأولوية 3: التحول الهيكلي كمحرك للازدهار

السياق. لم تحوّل أقل البلدان نمواً اقتصاداتها من الناحية الهيكلية، وتعثرت جهودها للحاق بركب الإنتاجية (مقيسةً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم). ويبلغ مستوى الإنتاجية في أقل البلدان نمواً عُشر مستوى الإنتاجية في العالم ككل. وتوضح بيانات اليونيدو أن مستوى الإنتاجية في الصناعات التحويلية لدى أقل البلدان نمواً بلغ عند قياسه بنصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية 132 دولاراً (بالأسعار الثابتة في عام 2015) في عام 2019، مقارنةً بـ 5 469 دولاراً لدى الاقتصادات الصناعية. ولم ترتفع حصة الصناعة (التحويلية وغير التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي (وارتفعت حصة الصناعات التحويلية من 11,0 في المائة في عام 2010 إلى 11,2 في المائة في عام 2019) على مدى العقد الماضي، ولكن حصة الزراعة انخفضت، وزادت حصة الخدمات. وزادت حصة العمالة في الصناعة من 11,2 في المائة في عام 2010 إلى 12,6 في المائة في عام 2019.

الشكل 2

حصة أقل البلدان نموا في الناتج المحلي الإجمالي والصناعات التحويلية على مستوى العالم (يمين)،
والإنتاجية النسبية لأقل البلدان نموا مقارنة بالعالم (وسط)، وحصة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي
الإجمالي لدى أقل البلدان نموا (يسار)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، الإنتاجية مقيسةً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بقيمة الدولار الحالية).

المسارات. يُعتبر التصنيع والتحول الهيكلي وسيلتين بالغتي الأهمية لرفع مستويات المعيشة. ويقصد بالتحول الهيكلي تحول عوامل الإنتاج عن الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية، سواء داخل القطاع الواحد أو فيما بين قطاعات مختلفة، وهو يعتمد إلى حد كبير على اجتذاب الاستثمار الخاص إلى قطاعات الصناعة والخدمات النظيفية المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة وارتفاع الإنتاجية. وتشجيع الصناعة بالغ الأهمية في المناطق المحدودة الدخل. صحيح أن متوسط كثافة الوظائف في قطاع الصناعة أخذ في الانخفاض على الصعيد العالمي، لكن هذا القطاع ما زال يستطيع المساعدة على نمو العمالة بشكل مباشر وغير مباشر على حد سواء. وتؤدي زيادة تنوع وإنتاجية قاعدة الإنتاج والتصدير إلى تحسين نوعية النمو وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات. وترتبط قاعدة الإنتاج الأكثر تحولا بالبنى التحتية الملائمة للطاقة والاتصالات الجيدة النوعية بسلاسل القيمة العالمية.

ومن شأن تطوير نظم وطنية لضمان الجودة أن يمكّن المنتجين المحليين من المساهمة في التحول الهيكلي والمشاركة الكاملة في الأسواق الدولية. ومن شأن تعزيز السياسات والاستراتيجيات التجارية وتقوية البنى التحتية الوطنية للجودة أن ييسر بصورة أكبر الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

نور ليونيو. يمثل هذا الجزء من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا - أي التحول الهيكلي - مجال التركيز المتسق مع ولاية ليونيو على نحو أكثر وضوحا ومباشرة، ومن ثم فهو مجال التركيز ضمن برنامج العمل الذي يمكن لليونيو حتما أن تسهم فيه مساهمة كبيرة. وتجمع ليونيو بين تحليل السياسات الصناعية والتحليل الإحصائي والخبرة العملية الداعمة للشركات الصناعية من جميع الأحجام وعبر مختلف القطاعات والسياقات: من الصناعات الزراعية إلى النسيج، ومن السيارات إلى الإبداع، ومن الصناعات الثقيلة إلى مواد البناء، وعلى نطاق البيئات الريفية والحضرية وشبه الحضرية. ويمكن تطبيق هذا المزيج المنقطع النظير من الخبرة والمعرفة في سياقات مختلفة لدعم استراتيجيات فعالة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، ومساعدة البلدان النامية على الارتقاء بصناعاتها الزراعية وسلاسل القيمة لديها، وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت التجارية الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ويمكن لليونيو أن توظف جميع معارفها وأدواتها لدعم أقل البلدان نموا فيما يتعلق بتعزيز التصنيع المتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة وتيسير الحصول على الطاقة وتطبيق نهج الاقتصاد الدائري وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير سلاسل القيمة، وبناء مناطق اقتصادية خاصة والتحول إلى اقتصاد المعرفة. ويُعتبر دور ليونيو

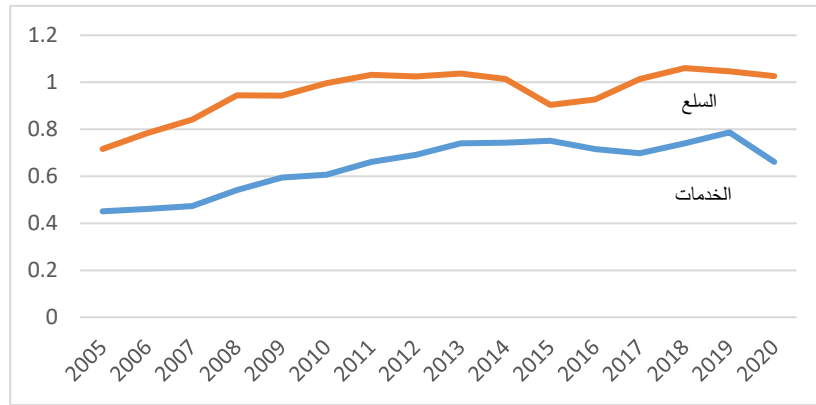
أساسيا في ضمان إنشاء بنية تحتية أفضل للطاقة، والانتقال إلى طاقة أنظف، وتحسين الارتباط بسلاسل القيمة العالمية. ويشمل الدعم ضمان جودة المنتجات والعمليات وسلامتهما، وتطبيق الابتكار والرقمنة، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز الروابط بين الزراعة والصناعة والأسواق، وتعزيز البنية التحتية للمجمعات الزراعية الصناعية، ووضع استراتيجيات بشأن الجوانب المشتركة بين الزراعة والمياه والطاقة.

مجال الأولوية 4: تعزيز التجارة الدولية والتكامل الإقليمي لدى أقل البلدان نموا

السياق. ظلت حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية صغيرة على الدوام (بيانات الأمم المتحدة)، سواء من حيث صادرات السلع (1,03 في المائة في عام 2020 مقارنةً بـ1,00 في المائة في عام 2010) أو صادرات الخدمات (0,67 في المائة في عام 2020، و0,61 في المائة في عام 2010). وتقل الحصص التجارية كثيرا عن حصة السكان (13,6 في المائة في عام 2020، و12,1 في المائة في عام 2010، بيانات مؤشرات التنمية العالمية). كما أنها أقل من الحصة في الناتج المحلي الإجمالي (1,34 في المائة في عام 2010، و1,05 في المائة في عام 2010، بيانات مؤشرات التنمية العالمية)، الواردة في الشكل 2. وباستثناء حالات محدودة، كثيرا ما تكون سلة صادراتها غير متطورة أو تعتمد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع غير المصنّعة. وتكافح أقل البلدان نموا من أجل المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وقد انخفضت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لدى أقل البلدان نموا من 26,8 في المائة في عام 2010 إلى 22,5 في المائة في عام 2019، انظر الشكل 3.

الشكل 3

حصة أقل البلدان نموا في صادرات العالم من السلع والخدمات



المصدر: UNCTADstat.

المسارات. تؤدي التجارة إلى زيادة المداخيل من خلال زيادة الكفاءة في توزيع الموارد والتخصص، وزيادة الإنتاجية، وتدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال التعلم، وتساعد على تنويع الاقتصادات. وللأسف، لم تتمكن أقل البلدان نموا من الاستفادة من التجارة على النحو الكامل. ويرجع ذلك إلى أن أقل البلدان نموا تواجه مجموعة من القيود على التجارة تتعلق بالافتقار إلى البنى التحتية الجيدة المتصلة بالتجارة، وعدم كفاءة الإجراءات الجمركية، ورداءة المنتجات، وضعف خدمات الدعم المقدمة للمصدرين.

نور اليونيدو. يتعلق معظم العمل في هذا الصدد بضمان أن تساعد النظم والقواعد التجارية الدولية أقل البلدان نموا، وهو ما يتصل بعمل جهات أخرى؛ بيد أن لليونيدو أيضا دورا ذا صلة يتمثل في وضع المعايير لربط الشركات بسلاسل القيمة العالمية، وهو ما نوقش في المجال السابق من مجالات برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. وفي هذا المجال ذي الصلة، يمكن لليونيدو أن تدعم تجارة أقل البلدان نموا في الميادين التي اكتسبت فيها الخبرة

الفنية، بما في ذلك تعزيز مراقبة الجودة، ووضع المعايير، وتعزيز الصادرات، وسلاسل القيمة العالمية. وفي بعض المشاريع، تهدف اليونيدو إلى تحسين القدرة التنافسية الصناعية لدى أقل البلدان نمواً من خلال تعزيز معايير الامتثال لدى سلاسل القيمة لتحسين سلامة الأغذية وجودتها من أجل تعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق. وفي مشاريع أخرى، تحاول اليونيدو ربط المجموعات الصناعية المحلية بمجموعات صناعة السيارات العالمية. وركز أحد المشاريع على مستويات الجودة والمعايير العالمية للسماح باستخدام سلاسل كتل البيانات في قطاع الكاكاو.

مجال الأولوية 5: التصدي لتغير المناخ والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية

السياق. سوف تتأثر أقل البلدان نمواً أكثر من غيرها بتغير المناخ رغم أنها أقل البلدان مساهمة فيه. ذلك أنه على مدى السنوات الخمسين الماضية، لم تقع سوى 18 في المائة من الكوارث المتصلة بالمناخ في أقل البلدان نمواً، بيد أن 69 في المائة من الوفيات الناجمة عن تلك الكوارث في جميع أنحاء العالم كانت في أقل البلدان نمواً، على الرغم من أن أقل البلدان نمواً لا يوجد بها سوى 13 في المائة من سكان العالم. كما أن البلدان الأفقر والأضعف يستغرق التعافي فيها مدة أطول، وخصوصاً لأن فرص الحصول على اللقاحات محدودة (على سبيل المثال، كانت نسبة من حصلوا على اللقاح حتى منتصف عام 2021 لا تزيد على 2 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً مقارنةً بـ41 في المائة في البلدان المتقدمة النمو).

المسارات. تكتسي التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أهمية كبيرة في التصدي لتغير المناخ، والتعافي من جائحة كوفيد-19، وبناء القدرة على الصمود. ويتأتى ذلك بجعل الإنتاج أنظف (التخفيف من آثار تغير المناخ) وتوفير مسار أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود للخروج من الأنشطة المتأثرة بتغير المناخ (التكيف). وهذا من شأنه تعزيز الانتعاش الأخضر، ويمكن أن يدعم المساهمات المحددة وطنياً لأقل البلدان نمواً وخطط التكيف الوطنية لديها. وسيعزز دعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أيضاً القدرات المتعلقة بصنع الأدوية لإنتاج اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية.

نور اليونيدو. في حين أن الأنشطة الأكثر صلة بهذا الجانب من جوانب برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً هي المشاريع التي تسهم بشكل مباشر وصریح في دعم أو تفعيل المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية لأي بلد، فإن هناك العديد من أنشطة اليونيدو ذات الصلة المذكورة هنا ولكنها تتدرج أيضاً في إطار برنامجي العمل الثاني والثالث. ويتصل أحد مجالات النتائج الرئيسية لليونيدو بالصناعة المستدامة بيئياً. ومن بين مشاريع اليونيدو الخاصة بالمساعدة التقنية، يركز أكثر من النصف من حيث العدد والقيمة على هذا المجال. فعلى سبيل المثال، ركزت اليونيدو في السنوات الأخيرة على الإنتاج الصناعي المثم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلة انبعاثات الكربون، وتقديم المشورة بشأن الرقابة على التلوث الصناعي، وإرساء نهج اليونيدو للإنتاج الأنظف والمثم بكفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، والنجاح في التعريف بصورة عملية بالتكنولوجيات التي تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة، والتدريب، باستخدام منصات إنترنت الأشياء لتعزيز كفاءة إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية، وتعزيز إنتاج واستخدام المركبات الكهربائية، ومساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقات العالمية للحد من التدهور البيئي البشري المنشأ، وتعزيز سلاسل القيمة الدائرية لصناعة نسيج أكثر مراعاة للبيئة وأكثر قدرة على المنافسة. وثمة تحديات أخرى كثيرة تتدرج في إطار الصناديق المتعددة الأطراف مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ الذي سيزداد نمواً في المستقبل بعد اعتماد اليونيدو له في عام 2020.

ولليونيدو سجل حافل في تحقيق نتائج ملموسة في المجالات البيئية، مثل المشاريع المتعلقة بنقل التكنولوجيات السلمية بيئياً في كمبوديا؛ ومشروع كهربية ريفية في تشاد؛ ومشروع شبكة مصغرة تعمل بالطاقة المتجددة في غامبيا، والإدارة السلمية بيئياً لمركبات ثنائي الغنيل متعدد الكلور في نيبال، ومشاريع للطاقة الكهرومائية في تنزانيا ومدغشقر، من بين

مشاريع أخرى. كما نفذت اليونيدو برنامجاً للتصدي لجائحة كوفيد-19 يتألف من أنشطة مثل '1' إنتاج معدات الحماية الشخصية واختبارها؛ '2' التعامل مع النفايات الطبية؛ '3' التركيز على التعافي الصناعي. فعلى سبيل المثال، ركز أحد المشاريع على وضع واعتماد معايير جديدة للأقنعة والمنتجات اليدوية المائتة الكحولية.

مجال الأولوية 6: حشد التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات المبتكرة للتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر - مسيرة الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً

السياق. تضم أهداف التنمية المستدامة وخطط العمل المتصلة بها تدابير دعم لأقل البلدان نمواً من خلال تقديم المعونة وتنشيط التجارة والتمويل، مثل منحها أفضليات تجارية وتقديم معونات لتنشيط التجارة وتوفير التمويل لإقامة مشاريع متعلقة بالمناخ. ولتلك التدابير أهميتها بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان المتوقع أن تخرج من تلك الفئة، التي تضم حالياً 46 بلداً. ومن المقرر أن تخرج أنغولا وبوتان وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان من تلك الفئة في السنوات المقبلة، في حين أوصي بخروج بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال منها في عام 2021، ولكن أرجى خروجها 5 سنوات.

المسارات. يمكن لتدابير الدعم أن تساعد أقل البلدان نمواً على تنمية اقتصاداتها، من خلال الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، وتيسير وصول صادراتها إلى الأسواق، ودعم قدرتها على الصمود في وجه الصدمات. وسينصب التركيز بوجه خاص على إعداد البلدان للخروج من فئة أقل البلدان نمواً وضمان عدم تخلف أحد عن الركب في عملية الخروج منها.

دور اليونيدو. ترتبط الغاية 5 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بالأولويات الحالية لبرنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، التي تهدف إلى اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتنفيذها في أقل البلدان نمواً. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بموضوع "الاستثمار الأجنبي المباشر" وعمل اليونيدو في مجال تشجيع الاستثمار (والشراكات) من أجل التصنيع. وعلاوة على ذلك، فإن لليونيدو سجلاً حافلاً في بناء الشراكات لفائدة أقل البلدان نمواً، من خلال النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، وذلك مثلاً من خلال البرامج المتكاملة للشراكة القطرية التي تتماشى مع الأولويات الوطنية. وفي إطار أحد برامج الشراكة القطرية، عملت اليونيدو مع الحكومة الإثيوبية لتحديد القطاعات والمجالات والإجراءات ذات الأولوية للتنمية الصناعية الوطنية، وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول تلك الأولويات. وساعد ذلك على تأمين أكثر من 788 مليون دولار لدعم القطاعات ذات الأولوية والمجالات الشاملة.

الملخص والخطوات التالية

يبين الجدول أدناه دور اليونيدو وأنشطتها في مجالات برنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً المبينة في ورقة الموقف هذه. وهو يركز على أمثلة رئيسية لتيسير المناقشات، ولكن توجد في الممارسة العملية روابط أكثر تفصيلاً.

المخطط العام لأنشطة اليونيدو في مجالات برنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (الأهداف والإجراءات)

دور اليونيدو: مجالات البرنامج	التعاون التقني	التحليل والبحث وخدمات المشورة السياسية	الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير	العمل كمحفز جامع واقامة الشراكات
الاستثمار في شعوب أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات حتى لا يتخلف أحد عن الركب (والنساء)	توفير التدريب الشامل، بحيث لا يتخلف أحد عن الركب (تدريب الشباب والنساء)			

دور اليونيدو:	مجالات البرنامج	التعاون التقني	التحليل والبحث وخدمات المشورة السياساتية	الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير	العمل كمحفل جامع وإقامة الشركات
الاستفادة من قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	تطوير منظومات الابتكار	آلية تيسير التكنولوجيا/مصرف التكنولوجيا تقرير التنمية الصناعية لعام 2020			
التحول الهيكلي كمحرك للازدهار	تعزيز الصناعات المتنامية بالكفاءة في استخدام الطاقة وسبل الحصول على الطاقة، ونُهج الاقتصاد الدائري، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير سلاسل القيمة، وبناء مناطق اقتصادية خاصة، والاتجاه نحو اقتصاد المعرفة.	تقديم المشورة وإجراء البحوث بشأن السياسات الصناعية العمل الإحصائي بشأن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة			اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتنفيذها
تعزيز التجارة الدولية والتكامل الإقليمي لدى أقل البلدان نمواً	تعزيز مراقبة الجودة، وتعزيز الصادرات وسلاسل القيمة العالمية.	تقديم المشورة وإجراء البحوث بشأن السياسات الصناعية	وضع المعايير		
التصدي لتغير المناخ والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية	الإنتاج الصناعي المُثَمَّم بالكفاءة في استخدام الموارد وبِقَلَّة انبعاثات الكربون، وتقديم المشورة بشأن الرقابة على التلوث الصناعي، ووضع نُهج للإنتاج الأنظف.				
حشد التضامن الدولي وتنشيط الشركات العالمية والأدوات المبتكرة للتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر - مسيرة الخروج المستدام من فترة أقل البلدان نمواً					برامج الشراكة القطرية

وبعد صوغ ورقة الموقف هذه، تعترم اليونيدو القيام بما يلي:

- التشاور مع أقل البلدان نمواً بشأن ورقة الموقف وتنقيحها وفقاً لذلك؛
- وضع خرائط وخطط مفصلة لتحديد كيفية توائم إدارات اليونيدو وبرامجها مع برنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، مع توضيح المشاريع الجاري تنفيذها المتوائمة بالفعل، وما يتعين القيام به لتحسين التوائم؛
- وضع استراتيجية لليونيدو لتعزيز برنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً؛
- وضع إطار للنتائج المنشودة من دعم اليونيدو لبرنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً؛
- تعزيز نظم اليونيدو للإدارة والرصد للمساعدة على إنجاز أعمال اليونيدو التي تركز على برنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.

المرفق

الوثائق المقدّمة إلى المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة عشرة

العنوان	الرمز	بند جدول الأعمال
-	-	1 افتتاح الدورة
-	-	2 انتخاب أعضاء المكتب
جدول الأعمال المؤقت	GC.19/1	3 إقرار جدول الأعمال
جدول الأعمال المؤقت المشروح	GC.19/1/Add.1	
قائمة الوثائق	GC.19/INF.3	
قوائم الدول المدرجة في المرفق الأول بدستور اليونيدو. مذكرة من الأمانة	PBC.35/15/Rev.1	4 تنظيم الأعمال
تقرير عن نتائج المشاورات غير الرسمية السابقة للدورة بشأن التحضير للمؤتمر العام. تقرير من رئيسة الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية	GC.19/CRP.1	
-	-	5 وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر
مقرر المجلس المتعلق بتوصية بشأن مرشح لشغل منصب المدير العام	المقرر م ت ص-49/م-3	6 تعيين المدير العام
مقرر المجلس بشأن شروط وأحكام تعيين المدير العام	المقرر م ت ص-49/م-4	
-	-	7 انتخاب أعضاء الهيئتين
تقرير اليونيدو السنوي 2019	IDB.48/2	8 تقريراً المدير العام السنويان عن أنشطة المنظمة لعامي 2019 و2020
تقرير اليونيدو السنوي 2020	IDB.49/2	
تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الثامنة والأربعين، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	GC.19/2	9 تقريراً مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين
تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته التاسعة والأربعين، 12-15 تموز/يوليه 2021	GC.19/3	
ملقئ مسائل التنمية الصناعية ورقة مناقشة مقدّمة من الأمانة	GC.19/4	10 ملقئ مسائل التنمية الصناعية
		11 المسائل المالية
مقرر المجلس بشأن جدول الأنصبه المقررة، 2022-2023	المقرر م ت ص-49/م-7	(أ) جدول الأنصبه المقررة على الدول الأعضاء
جدول الأنصبه المقررة للفترة المالية 2022-2023 مذكرة من الأمانة	IDB.49/6	
وضع اليونيدو المالي. تقرير من المدير العام	GC.19/5	(ب) وضع اليونيدو المالي
Status of assessed contributions. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.2	
Status of unutilized balances of appropriations. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.3	
Investment proposal for unutilized balances. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.9	
مقرر المجلس بشأن طلب إعادة حقوق التصويت للجمهورية الدومينيكية	المقرر م ت ص-49/م-6	
مقرر المجلس بشأن صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2022-2023	المقرر م ت ص-49/م-8	(ج) صندوق رأس المال المتداول

العنوان	الرمز	بند جدول الأعمال
صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين 2022-2023 مقترحات من المدير العام	IDB.49/7	
المرشحون لمنصب مراجع الحسابات الخارجي. تقرير من المدير العام	GC.19/22	(د) تعيين مراجع حسابات خارجي
Candidates for the appointment of an External Auditor. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.8	
مقرر المجلس بشأن البرنامج والميزانيتين، 2022-2023 البرنامج والميزانيتين، 2022-2023. مقترحات المدير العام	المقرر م ت ص-49/م-9 IDB.49/5	12 البرنامج والميزانيتين، 2022-2023
البرنامج والميزانيتين، 2022-2023. تعديلات على مقترحات المدير العام	IDB.49/5/Add.1	
الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، 2022-2025، التكمال وتوسيع النطاق من أجل إعادة البناء بشكل أفضل. مقترح من المدير العام	IDB.49/8	13 الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، 2022-2025
Integrated results and performance framework: Building the evidence base, managing for results. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.10	
إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. تقرير من المدير العام	IDB.49/14	14 اليونيدو وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل إصلاح نظام المنسقين المقيمين الجديد والشبكة الميدانية
United Nations development system reform. Report by the Director General	GC.19/CRP.4	
استجابة اليونيدو لجائحة كوفيد-19. تقرير من المدير العام	GC.19/6	15 استجابة اليونيدو لجائحة كوفيد-19
UNIDO strategic framework for health industry development 2022-2030. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.6	
أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبوظبي. تقرير من المدير العام	GC.19/7	16 أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبوظبي
اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تقرير من المدير العام	GC.19/8	17 اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. تقرير من المدير العام	IDB.49/17	18 اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
معلومات محدثة بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. تقرير من المدير العام	GC.19/9	19 العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا
Report on the African Union Summit on Industrialization and Economic Diversification. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.11	
أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار. تقرير من المدير العام	GC.19/10	20 أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الرقمي والابتكار
إطار اليونيدو الاستراتيجي للثورة الصناعية الرابعة 2022-2030. تقرير من المدير العام	GC.19/11	(أ) إطار اليونيدو الاستراتيجي للثورة الصناعية الرابعة
أنشطة اليونيدو المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والطاقة أنشطة اليونيدو المتعلقة بالاقتصاد الدائري. تقرير من المدير العام	GC.19/12	21 (أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والطاقة (أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بالاقتصاد الدائري

العنوان	الرمز	بند جدول الأعمال
UNIDO Strategic Framework for the Fourth Industrial Revolution 2022–2030: Making 4IR work for all. Note by the Director General	GC.19/CRP.7	
أنشطة اليونيدو المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والطاقة. تقرير من المدير العام	GC.19/13	(ب) أنشطة اليونيدو في مجال البيئة والطاقة
إطار استراتيجي لإجراءات اليونيدو المتعلقة بالمناخ. تقرير من المدير العام	GC.19/14	(ج) استراتيجية اليونيدو للتصدي لتغير المناخ
A strategic framework to deliver climate impact across UNIDO's operations and activities. Note by the Secretariat	GC.19/CRP.5	
		22 أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتحول الهيكلي والخبرة القطاعية
أنشطة اليونيدو المتعلقة بالأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل. تقرير من المدير العام	GC.19/15	(أ) أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتنمية القطاعية، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل
أنشطة اليونيدو الداعمة لأقل البلدان نمو. تقرير من المدير العام	GC.19/16	23 أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان أبوظبي الوزاري لأقل البلدان نمواً
أنشطة اليونيدو المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. تقرير من المدير العام	GC.19/17	24 أنشطة اليونيدو المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية
التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل تقرير من المدير العام	GC.19/18	25 أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل مع مراعاة إعلان سان خوسيه
استراتيجية اليونيدو لحالات ما بعد النزاعات/الأزمات. تقرير من المدير العام	GC.19/19	26 استراتيجية اليونيدو لحالات ما بعد النزاعات/الأزمات
مقرّر المجلس بشأن الترشيحات لعضوية لجنة المعاشات التقاعدية للموظفين شؤون العاملين: لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو. تقرير من المدير العام	المقرر م ت ص-48/م-11 GC.19/20	27 شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو
العلاقات بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات. مذكرة من المدير العام	GC.19/21	28 المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات
-	-	29 موعد الدورة العشرين ومكان انعقادها
-	-	30 اختتام الدورة